https://doi.org/10.54809/jkss.vi3.239
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

اثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية

(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)

شلێر عثمان توفيق
كلية التجارة - جامعة السليمانية
Shleir.tofiq@gmail.com

أ.م.د.بصيرة مجيد نجم
قسم المحاسبة-كلية الأدارة والاقتصاد- جامعة السليمانية
Basira.najm@univsual.edu.iq

الملخص

خلال العقود الماضية شهد العالم تغيرات جذرية على مستويات عديدة منها الاقتصادي , المالي , أسواق رأس المال, نمو المؤسسات متعددة الجنسيات, مما ادت الى ازدياد الطلب على المعلومات المالية و المحاسبية المفهومة و الموثوقة والشفافة القابلة للمقارنة عبر الحدود الدولية فان معيار الابلاغ الدولي (IFRS) تساعد في اجراء هذه المهمة من خلال مقارنة الاداء المالي للمؤسسات عبر البلدان.

فان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو بيان تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على تحسين الاداء المالي و مقارنة اثار نتائج النسب المالية في مجال السيولة و الربحية والمديونية , اذ تم تطبيق الدرأسة في المصارف التجارية كعينة للدراسة وتم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية من خلال نسب المالية للمصارف المختارة للبيانات المتعلقة بالتقرير السنوي المنشور وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) لاربع سنوات ماضية قبل وبعد الاعتماد (IFRS). من اجل قياس تأثير قبل وبعد اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولي لأن النسب مهمة لأصحاب المصلحة المختلفين وخاصة المستثمرين ، لذلك ركزت هذه الدرأسة على مدى الاختلاف بين نتائج النسب المالية المطبقة على البيانات المالية المعدة في ظل كل من النظام المحاسبي الموحد و اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولي لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمصرف التجاري العراقي , و المصرف الاهلي العراقي , وتوصلت الدرأسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها الاختلاف في القواعد والممارسات المحاسبية في ظل كل من معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي الموحد , كما اظهرت نتائج الدرأسة أن بسبب عدم اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولي بالكامل كان له تأثير طفيف كما توصي الدرأسة على النسب المالية، ولايزال هناك قيود كثيرة امام تطبيق هذه المعايير بشكلها الصحيح سواء كانت هذه القيود تتعلق بالسياسات المحاسبية المحلية او تتعلق بسوق كفوء لتوفير القيمة العادلة لكثير من بنود الميزانية العامة عند اعداد التقارير المالية. وأوصت الدرأسة ضرورة تطبيق المصارف لمعايير الابلاغ المالي الدولي بشكل كامل لغرض بيان تأثيرها على الاداء المالي,كما توصي الدرأسة بوجود هيئة رقابية مستقلة للتاكد من مدى التزام المصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية بتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي.

الكلمات المفتاحية: معايير الابلاغ المالي الدولي، النظام المحاسبي الموحد ، تحسين الأداء المالي، المصارف التجارية.

Recieved: 29/1/2023
Accepted: 15/2/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة :

شهدت بيئة الاعمال الدولية في الاونة الاخيرة العديد من التغيرات كان من اهمها العولمة و انتشار المؤسسات الدولية في ظل اتفاقية التجارة العالمية و حرية انتقال رؤوس الاموال على المستوى الدولي , والذي شكل تحديا امام مهنة المحاسبة لكي تواكب تلك التغيرات و التطورات على المستوى الدولي بصفة عامة, و دول شرق الاوسط بصفة خاصة ,حيث اتجهت الانظار الى ضرورة تبني اطار موحد من معايير المحاسبة ذات جودة العالية ,و التي يتحقق من خلالها توافق محاسبي دولي من اجل ضبط الممارسات المحاسبية المختلفة , مع مراعاة قدر من المرونة عند التطبيق العملي بهدف تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المستخدمين الحاليين و المرتقبين و غيرهم من الاطراف ذات العلاقة, وامدادهم بتقارير مالية على مستوى عال من الافصاح و الشفافية بما يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات المالية .

وتعد التقارير المالية من اهم مصادر المعلومات التي يتم به تحليل اداء المؤسسات من خلاله يمكن تعرف على نشاط المؤسسة ونتيجة اعماله من الربح والخسارة، ووسيلة الإتصال الرئيسية مع اصحاب المصالح لتوضيح آداء المؤسسة ومتابعة حركة نمو الاستثمارات و تحديد الاتجاهات الرئيسية في اتخاذ القرارات,لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي،و ان معايير الابلاغ المالي الدولي تعتبر هي لغة محاسبية دولية مشتركة من ناحية تخدم وظيفة المؤسسات متعددة الجنسيات ومن ناحية أخرى المقارنة بين الأرقام المحاسبية المالية للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في المؤسسات الوطنية في جميع أنحاء العالم.

تم التركيز في هذا البحث على القطاع المصرفي الذي يمثل احد الدعامات في المؤسسات المالية التي تؤدي دورا جوهريا في نجاح او فشل الاقتصاد, حيث ان قابلية المصرف لإنشاء وانماء اقتصاديات صغرى او كبرى يعتمد على نمو واستقرار هذا القطاع, لذلك فان قوة الاقتصاد في اي بلد يرتكز بالأساس على قوة و كفاءة النظام المالي والذي يعتمد بدوره على قوة و اقتدار النظام المصرفي.

الفصل الاول : منهجية البحث و درأسات سابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

يمكن تحديد منهجية البحث بما يأتي :-

اولا : مشكلة البحث

أدت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة، إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم العمل المحاسبي، وكذلك إصدار التقارير المالية بشفافية، مع تنظيم عمليات الإفصاح المالي.

و يمكن صياغة المشكلة من خلال الاجابة على التساؤل الاتي:

هل تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) له دور في تحسين الاداء المالي للمصارف من خلال تحليل بيانات القوائم المالية باستخدام النسب والمؤشرات المالية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مقارنة بالنظام المحاسبي الموحد .

ثانيا : اهداف البحث

يهدف البحث الى ما ياتي:

١- بيان وتحليل اثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) على تحسين الأداء المالي من خلال بيانات القوائم المالية باستخدام النسب والمؤشرات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة المالية من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩ .

٢- التعرف على الاداء المالي و بيان اختلاف نتائجها باستخدام النسب المالية عند تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي و النظام المحاسبي الموحد.

ثالثا : اهمية البحث

معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) من المواضيع الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي بعد الاستخدام الواسع في مختلف ارجاء العالم و اصبحت هي لغة المحاسبة الدولية المشتركة وتتسم بالقبول الدولي لذلك دعت الحاجة الى درأسة تأثير تطبيق هذه المعايير (IFRS) في الاداء المالي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

و تكمن اهمية البحث في:-

الاهمية العملية:-

١- بيان اهمية تبني معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) من قبل المصارف التجارية.

٢- ابراز اثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) في تحسين الاداء المالي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وبيان نتائج الاداء.

الاهمية العلمية:-

١- تعتبر معايير الابلاغ المالي الدولي لغة عالمية مشتركة تساعد المصارف على إجراء التحليلات والمقارنات الدولية بطريقة سهلة، و كذلك تدعم المصارف على تصنيف البيانات المالية بالشفافية والمصداقية .

٢- ان اعداد القوائم المالية بموجب معايير الابلاغ المالي الدولي تؤدي الى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية دون النظر إلى جنسيتها أو الحدود الجغرافية والسياسية.

رابعا : فرضية البحث

لتحقيق اهداف البحث وبما ينسجم مع مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الاتية:

يوجد اثر ايجابي بتبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي(IFRS) على تحسين الاداء المالي من خلال النسب المالية او المؤشرات المالية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مقارنة بالنظام محاسبي موحد.

خامسا: حدود البحث

ا- الحدود الزمانية : يتضمن الحدود الزمانية للبحث المدة من ٢٠١٢ – ٢٠١٩.

ب- الحدود المكانية : يتضمن الحدود المكانية للبحث كلا من المصرف التجاري العراقي و المصرف الاهلي العراقي.

نموذج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة فقد استفادت الباحثتان من الد رأسات السابقة في بناء أنموذج خاص بالدراسة.

الشكل رقم (١) يوضح نموذج الدراسة ومتغيراتها على الشكل التالي:

الشكل رقم (١) نموذج الدراسة

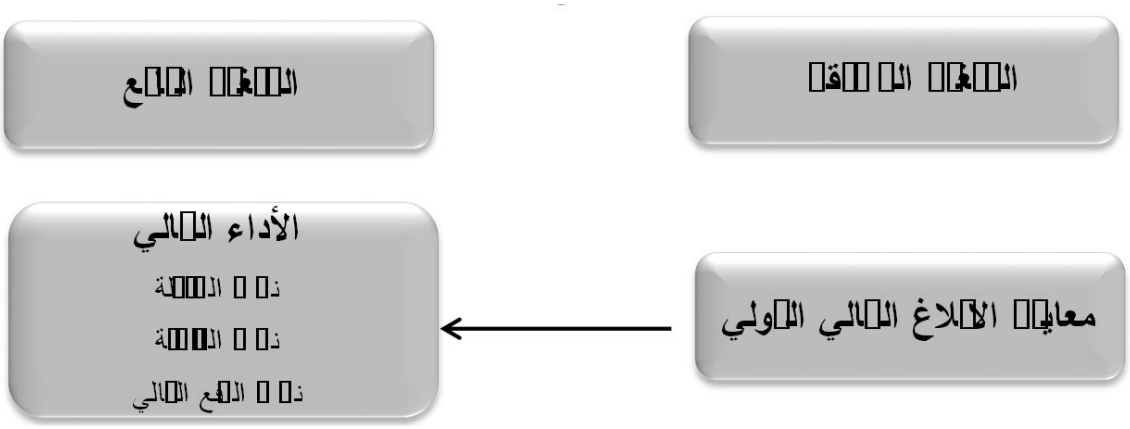

المبحث الثاني : درأسات سابقة

من خلال المسح المكتبي للعديد من الدرأسات والابحاث السابقة المرتبطة بنفس الموضوع (اثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على تحسين الاداء المالي) فوجد أن نتائج الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها تتباين من بلد الى اخر. ولكنها تشترك في مطابقة نفس النسب المالية المستخدمة لتحليل القوائم المالية المعدة قبل وبعد تطبيق المعايير الابلاغ المالي الدولي لمعرفة مدى الاختلاف في النتائج بين تطبيق المعايير الابلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي الموحد خاصة عندما صدر توجيهات بالاعتماد الالزامي للمعايير.

دراسات عراقية:

١	درأسة(HAMEEDI, et. al ٢٠٢١.)
عنوان الدرأسة	تقارير الأداء المالي ، وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، و المعلومات المحاسبية: أدلة من القطاع المصرفي العراقي Financial Performance Reporting, IFRS Implementation, and Accounting information: Evidence from Iraqi Banking Sector
هدف الدرأسة	تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية.
اهم الاستنتاج	أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس له تأثير كبير في أهمية قيمة العائد على السهم الذي تبلغ عنه البنوك العراقية. تشير نتائجنا إلى أن القيمة السوقية للبنك ترتفع بشكل كبير مع تحسين تقارير الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير كبير في مقاييس الأداء المالي وقيمة ملاءمة التقارير المالية في القطاع المصرفي العراقي.
٢	درأسة (هاشم و حسين, ٢٠٢٠)

عنوان البحث	تحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه
هدف الدراسة	تسليط الضوء على متطلبات المعيار (IFRS-٩) واجراءات المصارف في تطبيق معيار ودور البنك المركزي العراقي في الرقابة في المصارف لضمان تلبية تلك المتطلبات.
اهم الاستنتاج	وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها هو ان توقيت تطبيق المعيار غير مناسبة وذلك نظر ا للظروف التي يمر بها العراق وتوقف الكثير من أنشطة التجارية نتيجة تفشي فيروس كرورنا مع انخفاض أسعار النفط.
٣	دراسة)السيدعمر،٢٠٢٠)
عنوان الدراسة	اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS ٩) في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية.
هدف الدراسة	بيان أثر تطبيق)نموذج خسائر الائتمان المتوقعة(الخاص بالمعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS ٩) في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك المصرية
اهم الاستنتاج	إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أدى إلى حدوث تغير جوهري وهو ربط أنشطة إدارة المخاطر بالمحاسبة مما يعزز عملية اتخاذ القرار ويساعد هذا الربط على توفير معلومات على درجة عالية من الدقة والسرعة والملائمة مما يجعل عملية الافصاح عن المخاطر أكثر دقة.
٤	دراسة) القضاه، ٢٠٢٠)
عنوان الدراسة	اثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على الاداء المالي للشركات السعودية.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على الاداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي
اهم الاستنتاج	وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى ١٪، عند تطبيق هذه المعايير(IFRS)، حيث ان الاداء المالي لهذه الشركات قد تحسن عند تطبيق هذه المعايير (IFRS) مقارنة بأدائها المالي قبل تطبيق هذه المعايير (IFRS) .

٥	) Erin, et. al., ٢٠١٨) دراسة
عنوان الدراسة	هل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تؤثر على نسب الربحية للبنوك المدرجة في نيجيريا؟ Does International Financial Reporting Standards (IFRS) Impact Profitability Ratios of Listed Banks in Nigeria?
هدف الدراسة	تحليل تجريبي لتأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نسب الربحية لأحد عشر (١١) بنكا في نيجيريا.
اهم الاستنتاج	أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم ينتج عنه أي تأثير ذي مغزى على نسب الربحية (PAT,EBIT , NPM , OPM) عند مستوى ألاهمية بنسبة ٥ ٪. تشير النتيجة إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس له آثار كبيرة في نسب الربحية للبنوك المدرجة في نيجيريا.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تناولت هذه الدراسة موضوعا جديدا وحيويا وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي بشكل عام و مقارنتها بالنظام المحاسبي الموحد و تم استخدام ثلاثة نسب مالية و هي نسب السيولة و الربحية و الرفع المالي، حيث واجهت الباحثتان شحة وقلة في الدراسات و الابحاث العلمية التي تخص تبني و تطبيق هذه معايير وخاصة الدراسات التي تتعلق بالمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. تميزت ايضا على حسب حد علم الباحثتين بأنها تعتبر من أوائل الدراسات التي تحدثت عن هذه المعايير فيما يتعلق بالقوائم المالية كمتغير

تابع لإيجاد مدى تاثيرها في تحسين الاداء المالي و أخذنا معيار الإبلاغ المالي الدولي كمتغير مستقل، على عكس الدرأسات السابقة حيث اعتمدت اغلبها على تطبيق بعض المعايير ،فضلا عن ان اغلبيتها كانت درأسة ميدانية الا ان الدرأسة الحالية هي درأسة تطبيقية.

الفصل الثاني: الجانب النظري

المبحث الاول:مدخل الى معايير الإبلاغ المالي الدولي

اولا: نشاة معايير الإبلاغ المالي الدولي

تلقت معايير المحاسبة الدولية، والتي أعيد تسميتها حاليا بـ « معايير الابلاغ المالي الدولي » قبولا عالميا، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحا ملحوظا في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر لمعايير الابلاغ المالي الدولي. إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي تختلف عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية أو تقارب عالمي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي.

ويعود ظهور معايير المحاسبة الدولية الى اهتمام المؤسسات العالمية بمتابعة الاجراءات المالية الخاصة بها وخصوصا المؤسسات العالمية المشهورة و التي تتواجد لها فروع في اكثر من دولة في العالم,وهناك اختلافات دولية في التقارير المالية التي ادت الى خلق مشاكل للمستخدمين و المحللين ,وان الابلاغ المالي الدولي قد يعالج بعض المشكلات في جميع الانحاء العالم مثل امكانية المقارنة و الشفافية في المعلومات و تقليل تكاليف اعداد البيانات المالية، لذا بدا جهد من قبل الاتحاد الاوروبي لتنسيق المعايير الدولية لابلاغ المالي و اصبح المفهوم مقبولا على مستوى العالمي و اطلق على هذه المعايير المحاسبة الدولية (IAS) التي صدرت ٤١ معيارا منذ سنة ١٩٧٣ الى ٢٠٠١ فضلا عن (٣٣) معيارا من قبل لجنة بمعايير المحاسبة الدولية (IASC) في سنة ٢٠٠١ انتهت هذه مرحلة وتم انشاء مجلس المعايير المحاسبة الدولية الجديد(IASB) مسؤولية لوضع معايير المحاسبة الدولية واعادة هيكلته و استمر في تطوير المعايير و تقويتها التي تستدعيها معايير الابلاغ المالي الدولي .

المجلس الجديدعرف نفسه بانه "مجلس مستقل لوضع المعايير ,عين و يشرف عليه من قبل مجموعة متنوعة جغرافيا و مهنيا من امناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية والذين هم مسؤولون عن المصلحة العامة" ولهذه الغاية، يضم مجلس معايير المحاسبة الدولية أربعة عشر عضوا من ٩ دول مختلفة وخلفيات أكاديمية أو مهنية مختلفة ومهمتها محددة بشكل هادف للعمل نحو التقارب وليس الاستبدال المطلق للمعايير الوطنية، (Sawani , ٢٠٠٩:٥).

في عام ٢٠٠٢ وافق الاتحاد الأوروبيEU على أنه اعتبارا من ١ يناير ٢٠٠٥ ، وحذت دول أخرى حذو الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين. سيتم تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي على الحسابات الموحدة للمؤسسات المدرجة في الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى إدخال معايير الابلاغ المالي الدولي إلى العديد من الكيانات الكبيرة ويطبق على أكثر من ٧٠٠٠ المؤسسة في ٢٨ بلدا، علما ان عدد المعايير الابلاغ المالي الدولي قد بلغ (١٧ معيارا) لغاية سنة ٢٠٢٢، اما ما يخص معايير المحاسبة الدولية التي سبق وان اصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية فما تبقى

منها بعد التحديثات المستمرة –الغاء استبدال او دمج من مجلس فهو (٢٥)معيارا.

ويتمثل الهدف المعلن لمؤسسة معايير الابلاغ المالي ومجلس معايير المحاسبة الدولية ((IASB هو تطوير مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية عالية الجودة، يمكن فهمها وقابلة للتنفيذ والمقبولة عالميا على أساس مبادئ واضحة المعالم. وكان الدافع وراء تقارب معايير التقارير المالية المتباينة تاريخيا، بشكل أساسي، هو لتسهيل التدفق الحر لرأس المال بحيث يصبح المستثمرون في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أكثر استعدادا لتمويل الأعمال في الصين او أي دولة اخرى، (Wiley,٢٠١٧:١) .

وسعى العراق بعد العام ٢٠٠٣ للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج في بيئة الاعمال الدولية لكسب الاستثمارات وتسريع عجلة النمو الاقتصادي التي يحتاجها البلد، ومما لاشك فيه ان التوافق والتقريب مع معايير الابلاغ المالي يؤدي الى انتاج معلومات تمتاز بمجموعة من الخصائص الاساسية والمساندة، والتي تكون مقروءة ومفهومة لجميع المستخدمين حول العالم وقد الزم البنك المركزي العراقي المصارف وشركات التأمين بتطبيق المعايير الدولية في اعداد وعرض القوائم المالية بنهاية عام ٢٠١٦ وذلك تطبيقا لمتطلبان صندوق النقد الدولي.

ثانيا: مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولي :

يرى بعضهم بأن هناك تشابها بين المحاسبة والابلاغ المالي، على الرغم من الاختلاف الواضح في المصطلحين واللذين غالبا ما يستخدمان معا، اذ يستخدم مصطلح المحاسبة « لوصف عملية التجميع، والتحليل، والتصنيف، وتسجيل المعاملات ذات الصلة بالمعاملات والاحداث.“ في حين يشير مصطلح إلابلاغ المالي إلى انه «عملية تجميع وتلخيص للمعلومات التفصيلية التي تم الحصول عليها، وتحليلها، وتصنيفها، ومعالجتها بواسطة المحاسبة، ووضعها في شكل او صيغة قابلة للاستعمال من قبل متخذي القرارات، .(Genito: ٢٠١٣ : ٤٨)

تمثل معايير الابلاغ المالي الدولي خطوة للامام قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بهدف تحديد اسس للمقارنة بين اسواق رأس المال في مختلف البلدان المشتركة بالمجلس، ومحاولة تضييق فجوة الإختلاف بين الدول وبعضها في تفاوت كفاءة سوق رأس المال، هذا بالإضافة إلى إحتواء التقارير المالية على المعلومات ذات الاهمية النسبية والإفصاح عنها بالشكل الملائم لاحتياجات متخذي القرارات واصحاب المصالح من مستثمرين سواء حاليين او محتملين، او مقرضين، (محمد,٢٠١٧ :٢٩٩).

وكذلك دليلا ارشاديا لتحقيق توحيد المعالجات المحاسبية وقياس العمليات والإحداث التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وإيصال هذه المعلومات الى الإطراف المستفيدة منها لاتخاذ القرار المناسب، (هاشم وحسين ,٢٠٢٠٣:).

تختلف وجهات نظر الباحثين في تفسيرمصطلح الإبلاغ المالي (Financial Reporting) في الجانب المحاسبي حيث يرى بعضهم انه مصطلح مرادف لمفهوم الإفصاح المحاسبي فهو يعمل على تقديم التقارير ذات الغرض العام بهدف تلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات لاسيما الذين ليس لديهم إمكانية الوصول لتلك المعلومات بشكل مباشر، ويرى باحث اخر بأن الابلاغ المالي هو نظام متكامل للمعلومات المحاسبية يعمل على إعداد تقارير مالية حول أنشطة الوحدة الاقتصادية من أجل إيصال صورة واضحة وغير منحازة لجميع المستفيدين لترشيد القرارات الاستراتيجية وتقليل حالة عدم التأكد عن المقرضين والمستثمرين وذلك

من خلال تنظيم المعلومات المحاسبية وفق معايير دولية من أجل تحليلها ومناقشتها بشكل ملائم وموثوق، (عبدالرزاق و اخرون,٢٠٢٠: ٢٠٧).

وكذلك أشارStewart&Kent,٢٠٠٨,٦٤٩-٦٧١)) معايير الإبلاغ المالي الدولي(IFRS) بأنها مقاييس تهدف إلى تحديد أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة.

يعتبر التعريف الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الأدق والأشمل والذي عرف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بأنها عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، (الطويل,٢٠١٨:٣٦٩).

يمثل الإبلاغ المالي في عالم اليوم محور اهتمام الكثير من الباحثين في الأدب المحاسبي، لما له من دور مؤثر في استدامة حياة الوحدة الاقتصادية وتعزيز موقفها التنافسي,اذ يعمل على جذب وتشجيع المستثمرين والمقرضين في توجيه أموالهم نحو الوحدات الاقتصادية من خلال اشباعهم بالمعلومات التي يتم توافرها من خلال التقارير المالية،لغرض قياس الأحداث المالية، لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين. تحديد اسس للمقارنة بين اسواق رأس المال في مختلف البلدان، ومحاولة تضييق فجوة الإختلاف بين الدول و تقليل الاجتهاد والأحكام الشخصية و لتقليل حالات الاختلاف في الممارسة المحاسبية لنفس الظروف المتشابهة التي تعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعته.

الهدف الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية هو « تطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة والمفهومة والقابلة للتنفيذ وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية لصالح العام وغيرها من التقارير المالية لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمي وكذلك للذين يتخذون القرارات الاقتصادية، ((٢٠١٩:٩,Mequanint).

ثالثا: أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

تنبع أهمية تطبيق مجموعة واحدة من معايير محاسبية عالية الجودة يلقي دورا كبيرا من قبل الهيئات العلمية المتخصصة من شانه ان يوفر معلومات مالية ملائمة وقابلة للمقارنة وشفافة كما يحقق لمتخذي القرارات في سوق اوراق مالي معلومات مالية عالية الجودة اذا تم تطبيقها بطريقة صحيحة ودقيقة .

يرى الكثيرون ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح أمرا لابد منه ويستندون في هذا على عدد من الأسباب والعوامل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:- (بقاص و اخرون,٢٠١٨ :٧).

١- جعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أنواعه حيث يرى الكثيرون ان المستثمر الأجنبي يعتمد ويثق في القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية والتي تمكنه وبأقل تكلفة بمقارنتها مع مثيلا بالدول الأخرى.

٢- عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر مناخا استثماريا ملائما يتوفر فيه الأمن و الشفافية في المعلومات المالية شفافية النظم القانونية والجبائية المشجعة مما يساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية وقدرة

المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفائتها ومعرفة التغيرات في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية.

٣- ان القوائم المالية التي ستعبر بناءا عن معايير المحاسبة الدولية سيكون لها اثر ايجابي علي متخذي القرار و المستخدمين.

٤- الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن شركات أسهمهم في البورصات العالمية، فعليه وجب تطبيق معايير محاسبة موحدة حتى يتسنى لهؤلاء المستثمرين فهم المعلومات المالية.

٥- تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساهم في نهوض اي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة إقليمية ومحلية وعالمية حيث انه له اثر ايجابي كبير على عولمة الشركات وضبط الممارسة المهنية فيها حتى تكون بشكل أخلاقي والذي يساعد في الحد من الفساد المالي.

المبحث الثاني: مدخل الى النظام المحاسبي المصرفي العراقي

اولا:مفهوم النظام المحاسبي الموحد

يعد النظام المحاسبي الموحد من النظم المحاسبية الشاملة التي تتكون من مجموعة اجزاء مترابطة بعظها مع بعض اخر ابتداء من مدخلاته ثم عملياته التشغيلية المتمثلة بالمعالجات المحاسبية والتسويات الحسابية والمحاسبية وانتهاء بالمخرجات المتمثلة بالقوائم والتقارير المالية التي تعبر عن نتائج العمل المحاسبي. وفي الواقع يمثل تصميم النظام المحاسبي الموحد اول خطوة من خطوات تنظيم المعلومات المحاسبية التي صممت من قبل الجهات العليا في الدول المتطلعة للتوحيد المحاسبي مثل فرنسا والمانيا ومصر والعراق وغيرها لغرض الاستفادة المباشرة من مزاياه وخصائصه وأصبح هذا النظام في حقيقته يمثل الاداة المحاسبية والاقتصادية والاحصائية التي تربط بيانات الوحدات الاقتصادية ببيانات المحاسبة القومية من خلال توحيد المفاهيم والاسس والاجراءات المحاسبية والاقتصادية ودمج بعضها مع بعض اخر، (مشكور,٢٠١٣:٤).

-مجموعة من العمليات و الاجراءات التي يتم بموجبها تجميع المعلومات و البيانات المطلوبة للتخطيط و تنفيذ و الرقابة و يتضمن ذلك مسك السجلات وفق دليل الحسابات و اجراءات العمل المحاسبية المتبعة في اعداد و تحليل المعلومات، (ديوان الرقابة المالية,١٩٨٥:١١).

ثانيا- السمات الأساسية التي يتصف بها النظام المحاسبي الموحد (السقا,١٩٩٨:٨٧)

١- الوضوح في المصطلحات الرئيسة للنظام بشكل يقلل من الجدل والاجتهادات الشخصية عند التطبيق.

٢- وحدة النظام وشموليته، إذ يشمل النظام كافة القطاعات التي تتعامل معها المصارف.

٣- البساطة والمرونة في التطبيق.

٤- اعتماد الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسب الإلكتروني بشكل يؤدي إلى تصنيف وتجميع البيانات تلقائياً، بما يخدم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ثالثا- اهداف النظام المحاسبي الموحد

يهدف النظام المحاسبي الموحد الى مجموعة من الاهداف اهمها الاتي: (وهاب و المطيري,٢٠٢١:١٠١).

-١تبويب العمليات المالية الاقتصادية ويكون ذلك من خلال الدليل المحاسبي لتجميعها ومعالجتها ومن تم

ترحيلها للحسابات المختصة.

-٢ تحديد وتعيين الجزء الاكبر من الحسابات للتركز على احتياجات الوحدات الاقتصادية.

-٣سهولة مكننة النظام المحاسبي الموحد لأغراض السرعة والدقة في الانجاز.

-٤توفير المعلومات الاحصائية المطلوبة من قبل الادارة لأعداد الموازنات التخطيطية او الخطط المستقبلية

-٥تتواجد فيه قابلية المقارنة حيث يمكن اجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية الطبقة له بكل بساطة وسهولة لأغراض تقييم الاداء.

-٦توحيد الحسابات الختامية فيه لجميع الوحدات المستخدمة له وذلك يساعد الدولة في توحيد الحسابات وتقييم الاداء لشركات القطاع العام الهادفة للربح بكل بساطة وسهولة.

المبحث الثالث :التحليل المالي مفهومه،اهميته و ادواته

اولا - مفهوم وتعريف التحليل المالي

ازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد إنتشار ظاهرة التضخم وأثرها علي بنود القوائم المالية وظهرت الحاجة الي إستخدام أساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي للرفع وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداء أساسيا يسهم في إتخاذ القرارات وترشيدها.

التحليل المالي اداة لتقييم الأداء الذي يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والذي في ظله يمكن اتخاذ القرارات المناسبة، فهذا التشخيص لا يهدف الي درأسة الوضعية المالية للمؤسسة للفترة الحالية او السابقة فقط بل يمكن من خلاله التنبؤ بوضعية المؤسسة في المستقبل, فالمتعاملون مع المؤسسة يستعملون التحليل المالي لاختبار مردودية المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح وبالتالي يمكنها من سداد ما عليها من ديون والتزامات، (نبيل، ٢٠١٧ :٢١).

ومن هنا يمكن القول بان التحليل المالي ضرورة حتمية في المؤسسات الاقتصادية، كما انه ضرورة من اجل القيام بالتخطيط المالي، لان افتراض القيام بالتنبوء بالمستقبل بدون الاعتماد على البيانات السابقة والحالية هو افتراض غير واقعي .

الشكل رقم (٢) مصدر المعلومات للتحليل المالي

الشكل(4)مصدر المعلومات للتحليل المالي

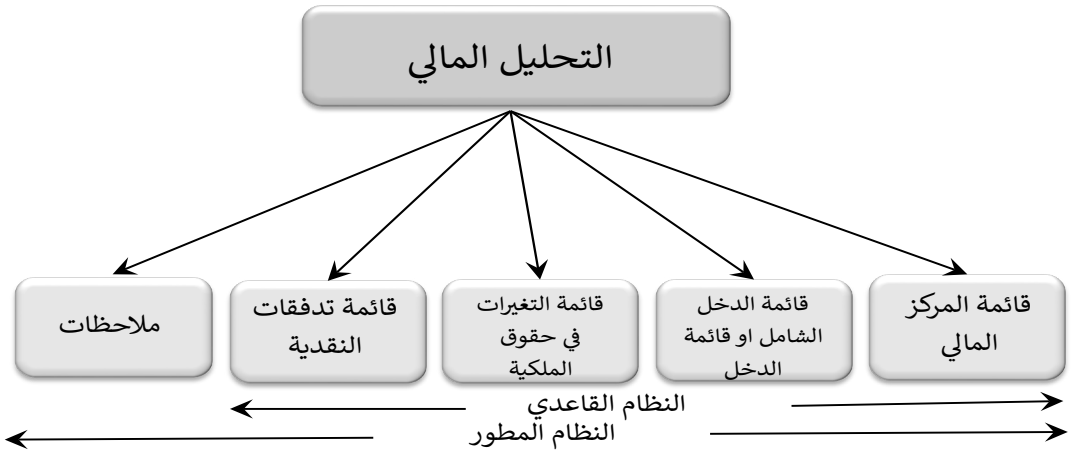

المصدر: اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي للمصارف عينة الدرأسة.

يعد التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر، و قد اختلفت التعاريف المرتبطة بالتحليل المالي.

يعرف بأنه مجموع الاساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، (لوقاف,٢٠٢١:٣).

يتضح من التعريف السابق أنها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالقوائم المالية، إضافة إلى الهدف العام للتحليل المالي، وهنا يجدر بنا القول أن التحليل المالي أداة ترتبط بعديد من العلوم الاقتصادية، وأهمها المحاسبة والإحصاء، نظرا لما توفره للمحلل المالي من المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز العملية التحليلية، وتتوقف درجة صدق النتائج وتعبيرها السليم عن الواقع على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يستخدمها المحلل المالي.

ثانيا- أهمية التحليل المالي

يستمد التحليل المالى أهميته من المفهوم الحديث للإدارة الذى يحصرها فى نقطتين هامتين هما التخطيط المالى و الرقابة ، فيهدف التخطيط الى وضع الخطط المالية الرامية الى تحقيق أهداف المؤسسة ، بينما الرقابة المالية تهدف الى تقويم كفاءة السياسات المالية والمبادرة إلى إتخاذ الإجراءات التصحيحية فى الوقت المناسب مما يتطلب الحصول على كمية مناسبة من المعلومات يتم الحصول عليها بعد إجراء تحليل للمعلومات المتاحة عن المؤسسة بإستعمال أدوات تحليلية تتناسب وطبيعة السؤال الذى يحتاج إلى إجابة، (محمد وعلي، ٢٠٢٠:٤٩٢).

وان توسع المؤسسات وتباعد مراكزها وفروعها وتوسع العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور جيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى الى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي، (رميلي، ٢٠١٨

: ٦) ،يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية و نقطة بدايتها ، فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته، والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية.

فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي: (بن بوزيد،٨٢:٢٠١٧).

١- يساعد التحليل المالي في إدارة المؤسسة ورسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطة السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.

٢- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

٣- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، وإعداد التنبؤات المالية للمؤسسة.

٤- توفير المؤشرات المختلفة التي تساعد في رسم الأهداف المالية.

٥- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض ومدى الوفاء بديونها.

٦- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.

٧- يقوم بحل المشاكل المالية الناتجة عن سوء الإدارة المالية.

٨- إعطاء صورة دقيقة عن علاقة المؤسسات مع بعضها البعض وعلاقتها مع الوحدات الأخرى.

ثالثا- ادوات التحليل المالي

يمكن تحديد اهم ادوات التحليل المالي بما ياتي :

أ - التحليل الرأسي: بمعنى أن تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها،كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، والى مجموع مجموعة جزئية منها. بمعنى انه يتم درأسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون.كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي، (خولة، ٦:٢٠١٦).

ب- التحليل الأفقي: يهتم هذا التحليل بدرأسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير،بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية،وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون،فإن التحليل يتصف بالحركية أنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة (الياس,٦:٢٠١٥).

ج- التحليل بالنسب المالية: تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي، اذ ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وكان يستعين فيها المستفيدون أصحاب العلاقة في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، ومن ابرز المميزات التي ساهمت في انتشار النسب بين المحللين المستخدمين هو سهولة استخراجها، فهما، فضلا عن إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء واوجه النشاط المختلفة.(الفتلي، ٢٠٧:٢٠١٤).

إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء اكانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة الدخل و جدول التدفقات النقدية وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية.

تتمثل النسب المالية بالعلاقة ما بين (بسط ومقام) وقيم البسط والمقام هي البيانات والارقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية او قائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة معبرة عن جزء الاداء ومرتبطة به ومفسرة

لـه، وهـذا يعنـي ان هنـاك علاقـات بـين البيانـات المحاسـبية يجـب اعتمادهـا دون الاخـلال بمكونـات البسـط او بمكونـات المقـام. ومـن جانـب آخـر فـان نتائـج كل نسـبة ماليـة لا يمكـن ان يفهـم مدلولهـا او كيفيـة الحكـم عـلى الاداء الا بمقارنتهـا ببعـض المعايـير القياسـية. ومـن خـلال المقارنـة بـين نتيجـة النسـبة وقيمـة المعيـار المسـتخدم يمكـن الحكـم عـلى الاداء، (عبـاس و هـادي،٢٠٢٠:٨٧)

ومن التصنيفات الشائعة للنسب المالية:

نسب الربحية: تهتم بقياس تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأصو ل المتاحة.

نسـب السـيولة: تقيـس نسـب السـيولة مقـدرة المؤسسـة عـلى مواجهـة التزاماتهـا قصـيرة الأجـل تجـاه دائنيهـا عندمـا يحـين أجل اسـتحقاق هـذه الالتزامـات، (سـامي,٢٠١٢:٩٩).

٣- نسـب المديونيـة: وهـي التـي تقيـس مـدى مسـاهمة الملاك في الهيـكل المـالي بالمقارنـة بالتمويـل الـذي مصـدره القـروض المختلفـة (اسـماء،٢٠٢١:٧٥) او تعـبر عـن حجـم المديونيـة ونسـبتها، وهـي مـن أهـم المقاييـس الرقابيـة التـي تقيـس التمويـل الخارجـي والداخـلي للمصـارف التجاريـة في وقـت محـدد، وأيضـا مـدى اعتمادهـا عـلى التمويـل في تسـديد التزاماتهـا مـن أجـل الحفـاظ عـلى دورهـا المـالي في محيـط الأعـمال، (الزغبـي، ٢٠١٩:٢٨).

-٤نسـب النشـاط: تسـتخدم هـذه النسـب كمـؤشر لتقييـم كفـاءة المـصرف وفاعليتـه في اسـتثمار مـوارده المتاحـة، ومـن ابـرز مجـالات تقييـم الأداء لإدارة المـصرف هـو تميزهـا في اسـتخدام الاسـتثمارات المختلفـة لتحقيـق الإيـرادات (بشـناق،٢٠١١:٣٧) اوتقيـس نسـب النشـاط مـدى فاعليـة المـشروع في إسـتخدام المـوارد المتوافـرة لديـه، (اسـماء،٢٠٢١:٧٤).

٥- نسـب السـوق: تفيـد هـذه النسـب في إعطـاء دلالـة عـلى مدى تقييم المسـتثمرين في السـوق الماليـة لأداءالمصارف ، وتعتمد عليه إدارة المؤسسـة في تحليل القيمة السـوقية لأسـهمها في السـوق المالية، (حسـن، ٢٠١٩:٣٢).

وفيما يلى بيان لاهم النسب المالية:-

اولا- نسب السيولة

تعـرف السـيولة بمعناهـا العـام عـلى أنهـا مـدى توافـر أصـول سريعـة التحـول إلى نقديـة بـدون خسـائر في قيمتهـا وذلـك لمقابلـة ديـون مسـتحقة في مواعيدهـا دون تأخـير،) أمـاني،٢٠١٧:٨٧(.

تهـدف هـذه المجموعـة مـن النسـب إلى تقييـم القـدرة الماليـة للمؤسسـة او المـصرف عـلى المـدى القصـير، ويتـم ذلـك مـن خـلال قيـاس قـدرة المؤسسـة عـلى مقابلـة التزاماتهـا القصـيرة الأجـل عنـد اسـتحقاقها، ويكـون ذلـك بتوفـير أمـوال سـائلة لـدى المؤسسـة أو القـدرة عـلى تحويـل بعـض الموجـودات إلى نقـد خـلال الفـترة القصـيرة دون خسـارة. هنـاك مجموعـة مـن النسـب التـي تسـتخدم لمعرفـة مـدى قـدرة المؤسسـة عـلى توفـير السـيولة للوفـاء بالالتزامـات واهـم هـذه النسـب هـي الآتي:

أ- نسبة التداول

وهـي مـن اكـثر النسـب الماليـة شـيوعا لقيـاس سـيولة المؤسسـة وهـي تقيـس قـدرة المؤسسـة عـلى الوفـاء بالتزاماتهـا قصـيرة (احمـد و حنظـل، ٢٠١٢:٢٥٤). لذلـك فهـي مـؤشر هامـش الامـان مـن خـلال قـدرة الموجـودات المتداولـة عـلى تغطيـة المطلوبـات المتداولـة وان ارتفـاع النسـبة هـو مـؤشر جيـد لسـيولة الشركـة وتحسـب كالاتي:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة

لـذا السـيولة تكـون جيـدة إذا كانـت هـذه النسـبة تسـاوي (١:٢) أي عندمـا تكـون الموجـودات المتداولـة تسـاوي ضعف المطلوبات المتداولـة، وعـلى الرغـم مـن ان نسـبة التـداول هـي السـائدة أو الأكـثر شـيوعا فـان البعضهـم يفضـل القـاء نظـرة عـلى عكـس نسـبة التـداول أي يعنـي:

عكس نسبة التداول = المطلوبات المتداولة / الموجودات المتداولة

تـدل هـذه النسـبة عـلى الموجـودات المتداولـة التـي يتـم تمويلهـا مـن المطلوبـات المتداولـة، فـاذا كانـت نسـبة عكـس التـداول ٦٠٪ فـأن ٤٠٪ مـن الموجـودات المتـدا ولـة يتـم تغطيتهـا مـن رأس مـال الشركـة أو التمويـل طويـل الاجـل، (ابـو الريحـة،٦١:٢٠١٦).

ب- صافي رأس المال العامل

ويعـرف صـافي رأس المـال العامـل بأنـه الفـرق بـين الموجـودات المتداولـة و المطلوبـات المتداولـة، لهـذا فهـو ليـس نسـبة ماليـة كبقيـة النسـب الأخـرى، بـل هـو عبـارة عـن مفهـوم كمـي لنسـبة التـداول، حيـث تبـين بالأرقـام مـدى زيـادة الموجـودات المتداولـة عـلى المطلوبـات المتداولـة، في حـين تعـبر نسـبة التـداول عـن هـذه الزيـادة بطريقـة نسـبية أو بعـدد المرات،ويمثـل صـافي رأس المـال العامـل الجـزء المتحـرر مـن الموجـودات المتداولـة ، وهـذا الجـزء عبـارة عـن هامـش الأمـان المتـاح للديـون القصـيرة الأجـل عـلى المؤسسـة، (عـمار،٤١:٢٠١١) و تحتسـب عـلى وفـق المعادلـة التاليـة.

صافي رأس المال العامل= الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

ت- نسبة سيولة الأصول

تبـين سـيولة أصـول المـصرف وذلـك بمقارنـة الأصـول المتداولـة مـع إجـمالي الأصـول، وتحسـب بالعلاقـة التاليـة (لاميـة و ناديـة، ٥٤:٢٠١٨).

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

إذا كانـت النسـبة أكـبر مـن ٠,٥ هـذا يعنـي أن قيمـة الأصـول المتداولـة أكـبر مـن الأصـول الثابتـة وتبـين لنـا سرعـة حركـة الأصـول المتداولـة تحقيقيهـا للأربـاح.

ث- نسبة السيولة التجارية:

تبـين هـذه النسـبة قـدرة المؤسسـة عـلى تسـديد التزاماتهـا مـن الموجـودات السـائلة وتحسـب بالعلاقـة التاليـة (لحـول، ٣٩:٢٠١٧).

نسبة السيولة التجارية = الموجودات السائلة / إجمالي المطلوبات

ج- نسب السيولة السريعة

مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل دون الاعتماد على المخزون.

نسبةالسيولة السريعة = الموجودات المتداولة- (المخزون+مدفوعات مقدمة)/ المطلوبات المتداولة

تتشـابه هـذه النسـبة مـع النسـبة التـداول لكـن يجـب اسـتبعاد المخـزون عنـد احتسـاب نسـبة السـيولة السريعـة

(احمد و حنظل,٢٥٥:٢٠١٢).

اما في المؤسسات التي لا تتعامل بالمخزون (لاتمتلك المخزون) فان نسبة السيولة السريعة تساوي نسبة التداول كما هي الحال في قطاع المصارف .

ح- نسبة السيولة الجاهزة)النقدية)

تعتبر نسب السيولة الجاهزة اكثر صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى القدرة على تسديد كل ديونها الجارية بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى قيمة غير جاهزة لانه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق يتم حساب هذه النسبة العلاقة التالية، (الياس، ٢٦:٢٠١٥).

نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) = النقدية الجاهزة / الخصوم المتداولة

ان نسبة السيولة المثلى يجب ان تساوي ١:١.

ثانيا- نسب الربحية

إن تحقيق الأرباح هو الهدف الأهم الذي تسعى له المصارف التجارية كما هي باقي المؤسسات الإقتصادية، لذا تعتبر الربحية مطلبا رئيسيا للمساهمين والمستثمرين وادارة المؤسسة ومالكيها، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة وبين الإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، (الزعبي، ٢٥:٢٠١٩). إذا كانت الإيرادات تؤشر نقطة البداية للأداء المالي فقط ، فأن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لكافة الجهود والأنشطة لأداء المصرف، وهي المقياس الكلي للأداء المالي .فالربحية وتحقيق عائد ملائم لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل المصارف ، ولكي يحقق المصرف تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يقلل نفقاته ما أمكن ذلك، (السعبري و مرجان، ٢٣٧:٢٠١٢).

تعريف نسب الربحية بأنها مقياس لمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، فهي انعكاس لمستوى أدائه وكفاءة سياساته التي يطبقها.(الكحلوت، ٣٦:٢٠٠٥) الهدف منها هو قياس ربحية الأموال المستثمرة والمستمرة في المؤسسة، لذا تعتبر الربحية هدفا ومقياسا للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة،هناك عدد من النسب المالية تستخدم في تقييم الربحية كونها الأكثر شيوعا ومن هذه النسب.

أ- نسبة العائد على حق الملكية

ويعد العائد على حق الملكية مقياسا لاداء المؤسسات ويعكس كفاءتها في استعمال رأسمالها الممتلك ويؤشر نجاح الادارة في تعظيم معدل العائد للمساهمين والذي سيؤدي الى جذب مستثمرين اكثر الى اسهم هذه المؤسسات والذي سيؤدي الى الزيادة في اسعارها وفي عوائدها (الامام، ٦٣:٢٠١٨).

يعد من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء المصرف حيث يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما أرتفع هذا العائد كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن المصرف يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

نسبة العائد على حق الملكية =صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية

ب- نسبة العائد على الاصول

يطلق عليها ايضا نسبة العائد على الاستثمار (ROI) ان العائد على الأصول يقوم على تقييم الكفاءة التشغيلية واستخدام الأموال، كما تقوم أيضا بمساعدة المؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة وخاصة في عملية الاقتراض. فهي مؤشر جيد لنسبة ربحية المؤسسة الناتج عن مجموعة الاستثمارات، كما يمكن من خلالها قياس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأصول المتاحة للمؤسسة مهما كان مصدرها، وذلك من خلال عملية حسابية تتمثل بالصيغة التالية، (ابداح، ٢٠٢٠:٢٩).

نسبة العائد على الاصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الاصول

ت- نسبة معدل العائد على الموارد

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توليد الأرباح من الموارد المتاحة له ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية، (الحمداني، ٢٠١٣:٧٨).

نسبة العائد على الموارد =صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية + إجمالي الودائع

ث- نسبة معدل العائد على الودائع

وتقيس هذه النسبة مدى فاعلية وقدرة إدارة المصرف على تحويل الودائع إلى أرباح صافية من خلال توظيفها في مجالات استثمارية ذات مردود جيد، وتحسب عى الشكل التالي (حسن، ٢٠١٩:٣١).

نسبة العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع

ح- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات،وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات اكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات (بشناق، ٢٠١١:٣٥).

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات

ج- نسبة هامش الربح

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للمصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف، وبالعكس (بشناق، ٢٠١١:٣٥).

نسبة هامش الربح =(هامش الربح / إجمالي الموجودات)

إذ أن هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

خ- معدل العائد على الأسهم

معدل الربح الموزع للسهم او نسبة الارباح الموزعة للسهم الواحد:وهي نسبة الارباح السنوية الموزعة لكل سهم الى قيمة السهم السوقية او عدد الاسهم، هذه النسبة هامة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالعائد النقدي الدوري(شنوف، ٢٠١٢:٢١٨)

تظهر هذه النسبة مقدار الربحية للسهم الواحد ويعتمد هذا على سياسة توزيع الأرباح على المساهمين المتخذة من قبل إدارة الشركة وهذه النسبة قد لا تتكرر كل فترة مالية لان المؤسسة قليلا ما توزع وتحتسب

علـى وفـق القانـون الآتي (ابـو الريحـة، ٦٥:٢٠١٦).

معدل العائد على السهم = الأ رباح الموزعة / عدد الأسهم دينار

ثالثا – نسب الرافعة المالية او المديونية

تلجـأ العديـد مـن المؤسسـات الى المصـارف لغـرض الحصـول عـلى قـروض طويلـة الاجـل لتنفيـذ مشـاريعها، في مثـل هـذه الحـالات ينبغـي تحليـل قـدرة المؤسسـة عـلى سـداد الديـون في الاجـل الطويـل مـن خـلال اتبـاع نسـب المديونية أو الرفـع المـالي وعـدم الاعتـماد عـلى نسـب السـيولة (شـنوف، ٤٦:٢٠١٢).

فـإن المديونيـة او الرفـع المـالي تعتـبر مصـدرا رئيسـيا في تمويـل نشـاط المؤسسـة ذلـك أنهـا توفـر ميـزة ضريبيـة، حيـث أن الفوائـد المدفوعـة لخدمـة المديونيـة تقتطـع قبـل حسـاب الضريبـة، كـما أن المديونيـة يصاحبهـا ديـن مسـتويات كلفـة المبـادلات كـما أنـه نسـبيا أسـهل عنـد توفـير هـذا المصـدر مقارنـة بإصـدار الأسـهم ويجـب أن لا ننـسى التأثـير المبـاشر للمديونيـة عـلى تقلـب الأسـعار الأسـهم، (زهيـة و رزيقـة، ٦٧:٢٠١٨).

أ- نسب المديونية

تعتـبر هـذه النسـبة مـن اكـثر المـؤشرات اسـتخداما لقيـاس درجـة اسـتخدام مصـادر التمويـل المؤسسـة، وتحديـد مقـدار الديـون لـكل دينـار مـن مجمـوع الموجودات،هـذا الاجـراء يعطـي فكـرة عـن حجـم المخاطـر المحتملـة التـي تواجههـا المؤسسـة مـن حيـث عـبء ديونهـا. نسـبة الديـن اكـبر مـن ١٠٠٪ تشـير الى ان مديونيـة المؤسسـة اكـبر مـن اصولهـا و بالتـالي فـان المؤسسـة تواجـة اعـلى مـن المخاطرة.وتعتـبر نسـبة ٤٠٪، نسـبة مقبولـة في معظـم القطاعـات وكلـما انخفضـت هـذه النسـبة، فـان المؤسسـة سـتمتلك اصـولا تزيـد عـن قيمـة مديونيتهـا، (الشـيخ، ٥٢:٢٠٠٨).

وتحتسب وفق القانون الآتي:

نسبة المديونية = إجمالي الالتزامات / إجمالي الاصول

ب- مضاعف حق الملكية

ويطلـق عليهـا أحيانـا نسـبة الرفـع، وتبـين كـم دينـار مـن إجـمالي الموجـودات التـي تـم تمويلهـا مقابـل كل دينـار واحـد مـن حـق الملكيـة وتحسـب كالآتي، (زهيـة و رزيقـة، ٦٧:٢٠١٨).

مضاعف حق الملكية = إجمالي الموجودات / حق الملكية

ت- نسبة تغطية الفوائد

توضـح هـذه النسـبة قـدرة المؤسسـة عـلى سـداد فوائدهـا السـنوية الناتجـة عـن عمليـة الاقـتراض طويلـة الاجـل، فكلـما كانـت النسـبة كبـيرة كلـما كانـت القـدرة عـلى السـداد أكـبر، (بـن طريـة، ٢٠١١ :٢٤) وتحسـب كالاتي:

نسبة تغطية الفوائد= صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة المدفوعة

ث- نسبة الديون الى حقوق الملكية

توضـح هـذه النسـبة مقـدار الامـوال التـي يتـم الحصـول عليهـا مـن المقرضـين في مواجهـة مـا قدمـه أصحـاب العمـل، أي بمعنـى مقـدار التمويـل الخارجـي مقارنـا مـع التمويـل الداخـلي، ويقصـد بإجـمالي الديـون كافـة الأمـوال التـي حصلـت عليهـا المؤسسـة مـن الغـير، وتتمثـل في القـروض القصـيرة الأجـل والطويلـة الأجـل، فكلـما كانـت النسـبة قليلـة يكـون ذلـك مـؤشر إيجـابي وهـو يـدل عـلى الاعتـماد عـلى التمويـل الداخـلي أكـثر مـن التمويـل الخارجـي مـما يعطـي حالـة طمأنينـة للدائنـين في إعطـاء القـروض للمؤسسـة (ابـو الريحـة، ٦٣:٢٠١٦) و تحسـب كالاتي:

نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات / حقوق الملكية

ج- نسبة الاستقلالية المالية

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية،وتحسب كالاتي (عزيزي، ٢٠١٦:٣٢).

نسبة الاستقلالية المالية= (حقوق الملكية) الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

خ- نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوق لمكونات محفظة الأوراق المالية ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية،) الجليجاوي ،١٠٥ :٢٠١٠).

نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية = حق الملكية/ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالي

الفصل الثالث: الجانب العملي

المبحث الاول- نبذة مختصرة عن مصارف عينة البحث

تم اختيار المصرف التجاري العراقي والاهلي العراقي كعينة الدرأسة و فيما يلي نبذة مختصرة عن كل منهما:

١- المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في ١١/شباط/ ١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤ و المؤرخة في ١١/شباط ١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠مليون دينار.

التزم المصرف تعليمات البنك المركزي بزيادة رأس مال المصرف الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي في آب ٢٠١٤.

٢- المصرف الاهلي العراقي

تأسس المصرف الاهلي العراقي بموجب اجازة التأسيس المرقمة م.ش/٥٨٢ و المؤرخة في ١٩٩٥/١/٢ برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٨ على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الاهلي للاستثمارو التمويل الزراعي).

التزم المصرف تعليمات البنك المركزي بزيادة رأس مال المصرف الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي تدريجيا حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي وقررت بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣ الموافقة على اخر زيادة لرأس المال من (١٥٢) مليار دينار الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي.

المبحث الثاني: تحليل الاداء المالي في مصارف عينة البحث

يتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي لتقييم الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية الذي يتضمن كلا من المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي من خلال حساب النسب المالية و تحليل الاداء المالي لسنوات (٢٠١٢- ٢٠١٩) بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير المالية السنوية في ظل كل من النظام المحاسبي الموحد ومعايير الابلاغ المالي الدولي.

حيث حدد تاريخ الانتقال من النظام المحاسبي الموحد الى معايير الابلاغ المالي الدولي في ١ كانون الاول ٢٠١٥، لذلك تم الاعتماد على بيانات لاربع سنوات قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولي و اربع سنوات بعد تبنيها بعبارة اخرى تحليل الاداء المالي في ظل كل من النظام المحاسبي الموحد ومعايير الابلاغ المالي الدولي.

ان هناك تقلبا وتذبذبا واضحا في جداول المصارف عينة البحث ولهذا تم تحديد متوسط النسب للسنوات لاغراض تحليل نتائج استخدام النسب المالية فقد تم عرض مجموعة من الجداول (٢٠-١) للجانب التطبيقي وكانت نتائج التحليل كالاتي :

اولا - نسب السيولة

١- نسبة التداول: تم احتساب نسبة التداول لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول الاتي.

الجدول رقم (١) نسب التداول

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التداول =الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة	التجاري العراقي	182.4%	228.0%	241.1%	249.4%	246.9%	215.5%	208.0%	197.4%
متوسط نسبة		225.2%				217.0%			
نسبة التداول =الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة	الاهلي العراقي	153.8%	121.1%	134.5%	131.4%	173.1%	165.0%	198.3%	160.4%
متوسط نسبة		135.2%				174.2%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١) اعلاه بان متوسط نسبة التداول في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٢٢٥,٢٪، ٢١٧ ٪ على التوالي، و حصل العكس بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة التداول في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة التداول في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١٧٤,٢٪، ١٣٥,٢٪ على التوالي و يستنتج بان المصرفين في حالة جيدة في كلتا الحالتين ما يعني أن الموجودات المتداولة كافية لتغطية مطلوبات متداولة في تواريخ استحقاقها، ويبقي لديها هامش أمان مقبول من السيولة واستغلال الاموال السائلة في مجالات الاستثمار المختلفة.

٢- نسبة عكس التداول:تم احتساب نسبة عكس التداول لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول الاتي .

الجدول رقم (٢) نسب عكس التداول

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة عكس التداول =المطلوبات المتداولة / الموجودات المتداولة	التجاري العراقي	54.7%	43.8%	41.4%	40.0%	40.4%	46.4%	48.0%	50.6%
متوسط نسبة		45.0%				46.4%			
نسبة عكس التداول =المطلوبات المتداولة / الموجودات المتداولة	الاهلي العراقي	65.0%	82.5%	74.3%	76.0%	57.7%	60.6%	50.4%	62.3%
متوسط نسبة		74.5%				57.8%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٢) اعلاه بان متوسط نسبة عكس التداول في المصرف التجاري العراقي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى منه في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ٤٦,٤٪، ٤٥٪ على التوالي, و حصل العكس بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة عكس التداول في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة التداول في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٧٤,٥٪، ٥٧,٨٪ على التوالي و يستنتج بان المصرف التجاري العراقي من خلال السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٩ كانت منخفضة و هذا يدل على ان الموجودات المتداولة يتم تمويلها من رأس مال المصرف او عن طريق تمويل طويلة اجل فمثلا ان نسبة عكس التداول في المصرف التجاري العراقي لعام ٢٠١٥ تصل الى ٤٠٪ لذا فان ٦٠٪ من الاصول المتداولة يتم تمويلها من رأس مال المصرف او عن طريق تمويل طويلة الاجل.

٣- صافي رأس المال العامل: تم احتساب نسبة صافي رأس مال العامل لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٣) نسبة صافي رأس المال العامل

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
راس مال عامل=الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة	التجاري العراقي	123,919,295	177,159,137	232,818,009	210,188,581	179,537,136	156,788,538	146,322,589	142,919,910
متوسط نسبة		186,021,256				156,392,043			
راس مال عامل=الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة	الاهلي العراقي	123,227,832	79,260,097	121,435,014	86,712,882	206,179,581	201,161,557	235,911,043	206,761,193
متوسط نسبة		102,658,956				212,503,344			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٣) اعلاه بان في المصرف التجاري العراقي متوسط رأس المال العامل في المصرف التجاري العراقي كان في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بمبلغ ١٨٦,٠٢١,٢٥٦، ١٥٦,٣٩٢,٠٤٣ على التوالي، و حصل العكس بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط رأس المال العامل في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط رأس المال العامل في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ٢١٢,٥٠٣,٣٤٤، ١٠٢,٦٥٨,٩٥٦ على التوالي و يستنتج بان المصرفين في حالة جيدة في ظل كلتا الحالتين , وهذا يدل على تدني مستوى التشغيل في المصرفين، لان هناك علاقة عكسية بين الربحية و السيولة و على المصارف عينة البحث ان تسعى الى موازنة بين السيولة و الربحية معا لضمان امكانية انشطتها، فاذا انخفض قيمة صافي رأس المال العامل يزيد مستوى مخاطر المالية يمكن ان يؤدي الى الافلاس، وان نسبة عادلة لمعظم القطاعات تعتبر نسبة ٢٠٪ الى المطلوبات المتداولة.

رابعا:نسبة سيولة الأصول

تم احتساب نسبة سيولة الاصول لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٤) سيولة الاصول

نسب المالية	اسم المصرف	النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة الاصول= الاصول المتداولة /مجموع الاصول	التجاري العراقي	93.4%	94.1%	88.5%	84.5%	67.8%	61.2%	61.3%	62.1%
متوسط نسبة		90.1%				63.1%			
نسبة السيولة الاصول= الاصول المتداولة /مجموع الاصول	الاهلي العراقي	98.3%	83.5%	76.9%	67.5%	81.1%	80.0%	89.1%	83.9%
متوسط نسبة		82%				83.5%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٤) اعلاه بان متوسط نسبة سيولة الاصول في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٩٠,١٪ ،٦٣,١٪ على التوالي, و حصل العكس بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة سيولة الاصول في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة سيولة الاصول في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ٨٣,٥٪، ٨٢٪ على التوالي , انخفض الاستثمارات و القروض من ٢٠١٦ - ٢٠١٩ ادت الى انخفاض نسبة السيولة الاصول في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي و يستنتج بان نسبة سيولة اصول المصرفين عالية في كلتا الحالتين مقارنة بالاصول الثابتة و هذا يدل على ان اصول متداولة اكبر من اصول ثابتة، وهذا يؤدي الى ضمان تحقيق السيولة في الآجال القصيرة او اصول متداولة في حركة مستمرة و يحقق ارباح.

٤- نسبة السيولة التجارية

تم احتساب نسبة سيولة التجاري لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٥) سيولة التجارية

نسب المالية	اسم المصرف	النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة سيولة تجاري =الموجودات السائلة / إجمالي المطلوبات	التجاري العراقي	91.5%	138.7%	81.6%	103.3%	89.9%	74.1%	97.3%	134.0%
متوسط نسبة		103.8%				98.8%			
نسبة سيولة تجاري =الموجودات السائلة / إجمالي المطلوبات	الاهلي العراقي	141.1%	102.4%	116.4%	113.1%	126.3%	125.5%	141.3%	94.4%
متوسط نسبة		118%				121.9%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٥) اعلاه بان متوسط نسبة سيولة التجاري في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ١٠٣,٨٪ ،٩٨,٨٪ على التوالي، و حصل العكس بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة سيولة التجاري في ظل معايير

الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١٢١,٩٪، ١١٨٪ على التوالي و يستنتج بان نسبة سيولة التجاري في المصرفين عالية في ظل كلتا الحالتين، سبب الارتفاع تشير إلى وجود أموال معطلة غير مستثمرة وبالتالي سينعكس سلبا على أداء المصارف، بمعنى ان الموجودات السائلة تستطيع ان يغطي اجمالي المطلوبات و هذا يدل ان الاموال السائلة غير مستغلة و معطلة.

نسبة السيولة السريعة

تم احتساب نسبة السيولة السريعة لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٦) نسبة السيولة السريعة

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة - مدفوعات مدفوعةمقدما)/المطلوبات المتداولة	التجاري العراق	182.3%	227.8%	241.1%	249.3%	246.9%	215.5%	208.0%	197.4%
متوسط نسبة		225.1%				217.0%			
نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة - مدفوعات مدفوعةمقدما)/المطلوبات المتداولة	الاهلي العراق	153.4%	120.9%	134.4%	131.3%	173.1%	165.0%	198.4%	160.4%
متوسط نسبة		135%				174.2%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٦) اعلاه بان متوسط نسبة السيولة السريعة في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٢٢٥,١٪ ،٢١٧٪ على التوالي, و حصل العكس بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة السيولة السريعة في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة السيولة السريعة في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١٧٤,٢٪ ، ١٣٥٪ على التوالي و يستنتج بان متوسط نسبة السيولة السريعة في المصرفين في حالة جيدة في ظل كلتا الحالتين، الأمر الذي يبين فان المصرفين لهما القدرة على سداد التزاماتها المتداولة من الموجودات المتداولة السريعة التحول الى النقدية في اوقاتها.

ومن اجل الوصول الى نسبة النموذجية يجب على المصرف اعادة النظر في سياسة التحصيل لانه من خلال النسب يظهر ان المصرف مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير لكن ارتفاعها أكثر من اللازم قد يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية المصرف نتيجة تجميد الأموال دون لزوم خاصة في المصرف التجاري العراقي بدرجة اكبر.

مقياس المناسب للسيولة السريعة ١١:، أن النسب لم تتغير عن نسب التداول لعدم وجود مخزون في المصارف لذا هذه النسبة مماثلة للنسبة التداول.

٧- نسبة السيولة الجاهزة(النقدية)

نسب المالية	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة الجاهزة(النقدية)=النقدية الجاهزة /الخصوم المتداولة	التجاري العراق	91.4%	138.7%	86.1%	103.3%	96.3%	92.2%	115.0%	162.5%
متوسط نسبة		104.9%				116.5%			
نسبة السيولة الجاهزة(النقدية)=النقدية الجاهزة /الخصوم المتداولة	الاهلي العراق	141.1%	102.4%	116.4%	113.1%	130.5%	129.2%	158.0%	103.8%
متوسط نسبة		118.3%	٢٠٠			130.4%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٧) اعلاه بان متوسط نسبة السيولة الجاهزة(النقدية) في المصرف التجاري العراقي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى منه في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١١٦,٥٪، ١٠٤,٩٪ على التوالي، و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١٣٠,٣٪، ١١٨,٣٪ على التوالي و يستنتج بان نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) في المصرفين كانت مرتفعة في ظل كلتا الحالتين، بسبب احتياطي نقدي و احتياطيات تأمينات خطاب ضمان وحسابات جارية و تحت طلب و شركة ضمان الودائع حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي لاغراض مواجهة اى خطورة لذا لم يستطيع استخدام هذا النقد ولا يتحمل اي فائدة وهذا يدل على أن المصرف احتفظ بأموال أكثر من حاجتها إى أن المصرف لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة مما يزيد من ثقة الجهات التمويلية للمصرف، وانخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطرا اذ قد يكون حجم الاصول المتداولة الاخرى كبيرا، وتعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المصرف، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لديه، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين (٠,٧٥ - ١)

ثانيا- نسب الربحية

١- نسبة العائد على حقوق الملكية(حقوق المساهمين):

تم احتساب نسبة العائد على حق ملكية مصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٨) نسبة العائد على حق الملكية

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة العائد على حق الملكية =ربح بعد ضريبة/حق ملكية	التجاري العراقي	9.2%	4.5%	3.2%	2.6%	2.6%	3.0%	3.8%	2.4%
متوسط نسبة		4.9%				3.0%			
نسبة العائد على حق الملكية =ربح بعد ضريبة/حق ملكية	الاهلي العراقي	9.9%	8.2%	2.6%	0.8%	8.1%	1.0%	-3.0%	3.5%
متوسط نسبة		5.4%				2.4%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٨) اعلاه بان متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٤,٩٪، ٣٪ على التوالي، و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة العائد على حق الملكية في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٥,٤٪، ٢,٤٪ على التوالي و يستنتج بان نسبة عائد على حقوق الملكية في المصرفين في ظل كلتا الحالتين ملائمة و يرجع السبب الارتفاع في المصرف التجاري العراقي يعود الى السنة ٢٠١٢ نسبة تصل الى ٩,٢٪ مقارنة بالسنوات الاخرى و السبب في ذلك بلغت صافي الربح بمبلغ (١٣,٢١٦,٦٤٧,١٠١) و قلة رأس مال بمبلغ (١٠٠) مليار, و متوسط النسب قد انخفضت بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي ٣,٠٪ ويرجع

السبب الى السنة ٢٠١٦ و٢٠١٩ بعد اضافة مخصص خسائر الائتمان من قائمة الدخل بقيمة (٦٩٠,٣٧٦,٠٠٠) و(٤٦٤,٧٠٥,٠٠٠)، و زيادة مصاريف تشغيلية و رواتب موظفين. وهي نسبة جيدة في كلا النظامين يدل على قدرة المصرف في تحقيق الارباح بالرغم من ان نسبة العائد في النظام المحاسبي الموحد كانت مرتفعة.

بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي هناك تذبذبات و تغيرات كثيرة في نسبة العائد على حقوق الملكية فيلاحظ بان في السنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ كانت مرتفعة مقارنة بالسنوات الاخرى على الرغم من تطبيق المصرف الاهلي العراقي للنظام المحاسبي الموحد و يعود سبب الارتفاع الى زيادة صافي الربح و قلة رأس المال و تغيره من (١٠٠) مليار الى(١٥٢) مليار بنسب ٩,٩٪ ، ٨,٢٪، ثم يرجع نسبة بانخفاض في السنة ٢٠١٥,٢٠١٤ بسبب ارتفاع في مصروفات العمليات المصرفية و الادارية و التحويلية و زيادة رأس المال الى (٢٥٠) مليار و عاودت مرة اخرى بارتفاع في السنة ٢٠١٦ نتيجة الارتفاع في صافي الربح بمبلغ(٢٣,٥٠١,٨٠١) وانخفاض مصاريف تشغيلية و رواتب ومنافع الموظفين و مخصص خسائر ائتمانية و يرجع مرة اخرى بانخفاض في السنة ٢٠١٧ بسبب انخفاض في ايرادات تشغيل بنسبة ١٦,٧٪ مقارنة بالسنة ٢٠١٦ ويعود سبب انخفاض ايرادات الفوائد و زيادة المصروفات التشغيلية منها رواتب الموظفين و مصروفات تشغيلية اخرى زيادة مخصص خسائر ائتمان بمبلغ (٨,٨٤٢,٨٣٧) ومخصص متنوعة (٢,٨٢٨,٢٣٩) و مخصص تدني العقارات المستملكة بمبلغ (١,١٥٥,٠٠٣) و هذا يؤدي ال انخفاض الربح بمبلغ (٢,٩٦٥,٤٣٦) مقارنة بالسنة ٢٠١٦. وفي السنة ٢٠١٨ بلغت صافي الربح بالسالب (٣,٠٪-) هذا يدل على فشل و ضعف ادارة المصرف ويعود السبب الى انخفاض في ايرادات تشغيلية منها تراجع في نسبة العمولات المصرفية و انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي و ارتفعت المصاريف التشغيلية ٤٢٪ مقارنة بالسنة ٢٠١٧ نتيجة الغرامات التي فرضت من قبل البنك المركزي التي تخص غرامات مزاد عملة للسنوات ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ .اما في السنة ٢٠١٩ عاودت نسبة العائد على حقوق الملكية قد بلغت بالموجب اى نسبة ٣,٥٪ وهذا يدل على مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال أموال المالكين, لذا كلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة لنفس المصرف، اي ان أداء المصرف اصبح أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة وعلى الرغم من ذلك ، فإن على إدارة المصرف مراجعة سياساتها وخططها من هذا الجانب على تحقيق الارباح و توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

٢- نسبة العائد الى إجمالي الأصول

تم احتساب نسبة العائد على الاصول لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٩) نسبة العائد على الاصول

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم المصرف	2012	2014	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عائد على الاصول=صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الاصول	التجاري العراقي	4.5%	2.6%	2.0%	1.7%	1.7%	2.1%	2.4%	1.4%
متوسط نسبة		2.7%				1.9%			
عائد على الاصول=صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الاصول	الاهلي العراقي	4.5%	2.5%	1.1%	0.4%	4.0%	0.4%	-1.5%	1.4%
متوسط نسبة		2%				1.1%			

المصدر: من اعداد الباحثتينبالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٩) اعلاه بان متوسط نسبة العائد على الاصول في المصرف التجاري العراقي

في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٢,٧٪ ،١,٩٪ على التوالي, و حصل نفس حالة بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة العائد على الاصول في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة العائد على الاصول في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٢٪، ١,١٪ على التوالي و يستنتج بان نسبة العائد على الاصول في المصرفين خلال سنوات درأسة كانت متفاوتة جدا في ظل كلتا الحالتين وأن نسبة الالعائد على الأصول يفوق ١٪(النسبة المثالية) في المصارف لذا متوسط نسبة لكلتا الحالتين كانت جيدة.

بالنسبة لمصرف التجاري العراقي انخفض نسبة العائد على الأصول حيث بلغ ١,٧٪ في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من اهم اسباب انخفاض صافي الربح مقارنة بالسنوات السابقة بمبلغ (٨٦٣, ٢٤٤,٧) و(٧,٥٧٧,٩١٢) و زيادة اجمالي الموجودات مقارنة بالسنة ٢٠١٥، و انخفض نسبة في ظل معيار الابلاغ المالي الدولي تصل الى ١,٤٪ في سنة ٢٠١٩ ويرجع سبب الى زيادة اجمالي موجودات من ضمنهم بند حق استخدام نقد مؤجر و استثمارات في شركات تابعة بمبلغ (٧٥٥,٠١١) مليون,(٢٠٠,٠٠٠) مليار و انخفاض مبلغ صافي الربح (٦,٥٠٩,٤٠٠).

اما المصرف الاهلي العراقي انخفض نسبة العائد على الأصول في السنة ٢٠١٥ ب ٠,٤٪ نتيجة انخفاض صافي الربح ب (٢,٢٩٥,٣٦١) في ظل النظام المحاسبي الموحد ,و ارتفعت مرة اخرى الى ٤,١٪ في السنة ٢٠١٦ و عاودت مرة اخرى بانخفاض في السنة ٢٠١٧ بنسبة ٠,٤٪ نتيجة زيادة اجمالي الموجودات وانخفاض صافي ربح ب (٢,٩٦٥,٤٣٦) ويعود السبب انخفاض ايرادات الفوائد و زيادة المصروفات التشغيلية منها رواتب الموظفين و مصروفات تشغيلية اخرى زيادة مخصص خسائر ائتمان ومخصص متنوعة و مخصص تدني العقارات المستملكة، اما في السنة ٢٠١٨ نسبة العائد على الأصول قد بلغت بالسالب) ١,٥٪-) والسبب في الانخفاض هو عدم استغلال الأصول الاستغلال الجيد، ويعود السبب الى انخفاض في ايرادات تشغيلية منها تراجع في نسبة العمولات مصرفية وارتفعت المصاريف التشغيلية ٤٢٪ مقارنة بالسنة ٢٠١٧، وعاودت مرة اخرى بارتفاع نسبة العائد على الأصول في سنة ٢٠١٩ قد بلغت بالموجب أي بنسبة) ١,٤٪) وهي نسبة مرتفعة عن السنة السابقة والسبب في الارتفاع هو زيادة قيمة صافي الربح بمبلغ (٩,١٦٤,٢٠٥)، بشكل عام ، فقد حقق المصرف التجاري العراقي معدل العائد على الاصول أعلى من معدل العائد على اصول المصرف الاهلي العراقي وهذا يدل على ان المصرف التجاري العراقي أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ويستخدم الأصول بطريقة مثلى.

٣- نسبة العائد على الموارد

تم احتساب نسبة العائد على موارد مصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٠) العائد على الموارد

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة العائد على الموارد =صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية + إجمالي الودائع	التجاري العراقي	5.1%	3.0%	2.2%	1.9%	1.8%	2.3%	2.5%	1.5%
متوسط نسبة		3.1%				2.0%			
نسبة العائد على الموارد =صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية + إجمالي الودائع	الاهلي العراقي	4.9%	2.6%	1.1%	0.4%	4.1%	0.5%	-1.5%	1.5%
متوسط نسبة		2.3%				1.2%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٠) اعلاه بان متوسط نسبة العائد على الموارد في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٣,١٪، ٢٪ على التوالي, و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة العائد على الموارد في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة العائد على الموارد في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٢,٣٪، ١,٢٪ على التوالي و يستنتج بان المصرفين له القدرة في تحقيق الارباح من خلال موارده في كلتا الحالتين. نسبة العائد على موارد في المصرف الاهلي العراقي في السنة ٢٠١٨ بلغت بالسالب (١,٥٪-) نتيجة الخسارة متحققة بمبلغ (٧,٩١٢,٥٤١-) ويعود السبب الى انخفاض في ايرادات تشغيلية بمبلغ (١٣,٦٢٤,٦٥٦) و ارتفعت المصاريف التشغيلية بمبلغ (١٣,٠١٤,٩٠٣) و زيادة نفقات الموظفين ومخصص خسائر ائتمان و استهلاكات و اطفاءات وهذا يدل على ان المصرف ليس له كفاءة في توليد الأرباح من الموارد المتاحة لديه.

٤- نسبة العائد على الودائع

تم احتساب نسبة العائد على الودائع لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١١) العائد على الودائع

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة عائد على الودائع =صافي ربح بعد ضريبة / اجمالي الودائع	التجارة العراقي	11.7%	9.1%	7.6%	8.0%	6.2%	7.4%	8.0%	4.4%
متوسط نسبة		9.1%				6.5%			
نسبة عائد على الودائع =صافي ربح بعد ضريبة / اجمالي الودائع	اهلي العراقي	9.9%	3.8%	2.0%	0.8%	8.4%	0.9%	-3.3%	2.6%
متوسط نسبة		4%				2.2%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١١) اعلاه بان في المصرف التجاري العراقي كان متوسط نسبة العائد على الودائع في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٩,١٪، ٦,٥٪ على التوالي, و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة العائد على الودائع في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة العائد على الودائع في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٤٪، ٢,٢٪ على التوالي و يستنتج بان نسبة العائد على الودائع في المصرفين له القدرة في تحقيق الارباح من خلال ودائعه في كلتا الحالتين.

اما المصرف الاهلي العراقي فلقد شهد انخفاض في معدلات الربحية مقارنة بالمصرف التجاري العراقي وفي السنة ٢٠١٨ نسبة العائد على الودائع قد بلغت بالسالب(-٣,٣٪) والسبب في صافي الربح بلغت بالسالب قدره (-٧,٩١٢,٥٤١) نتيجة كثرة مصاريف تشغيلية و رواتب الموظفين ان المصرف في حالة تارجح وهذا يدل على ان مصرف لم يستطع ان توظف ودائعه بشكل مطلوب وعليه مراجعة سياساته، وهذا يعني مصرف التجاري العراقي كانت أكثر كفاءة في استثمار الودائع الموجودة لديها في أوجه استخدام ذات ربحية جيدة

مقارنـة بالمـصرف الاهـلي العراقـي.

٥- نسبة صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات

تم احتساب نسبة صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٢) صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات=ربح بعد ضريبة /اجمالي ايرادات	التجاري العراقي	77.70%	42.3%	48.7%	38.2%	42.1%	42.1%	54.9%	33.4%
متوسط نسبة		51.7%				43.1%			
صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات=ربح بعد ضريبة /اجمالي ايرادات	الاهلي العراقي	53.2%	42.2%	18.7%	6.1%	52.4%	7.9%	-56.8%	26.5%
متوسط نسبة		30.1%				7.5%			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٢) اعلاه بان متوسط نسبة صافي ربح بعد الضريبة على اجمالي ايرادات في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٥١,٧٪، ٤٣,١٪ على التوالي، و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٣٠,١٪، ٧,٥٪ على التوالي و يستنتج بان صافي ربح بعد الضريبة على اجمالي ايرادات مصرف التجاري العراقي في ظل كلتا الحالتين كانت نتيجته مرتفعة له القدرة في تحقيق الارباح وتتمتع بكفاءة الاداء المالي الجيد و تحقيق معدلات ا ارباح اكبر مقارنة بالمصرف الاهلي العراقي ولكن في المصرف الاهلي العراقي يظهر تذبذبات وتغيرات كثيرة بالارتفاع و الانخفاض خلال سنوات الدراسة وسبب في انخفاض متوسط نسبة صافي ربح بعد ضريبة على اجمالي ايرادات في ظل النظام المحاسبي الموحد للسنوات ٢٠١٥,٢٠١٤ بالرغم من ان اجمالي ايردات كانت مرتفعة في السنة ٢٠١٤ مقارنة بالسنة ٢٠١٣ لكن مصروفات العمليات المصرفية والاندثارات و المصروفات الادارية و التحويلية زادت مقارنة بالسنة ٢٠١٣ وهذا يسبب في انخفاض صافي الربح و حصل نفس الحالة في ٢٠١٥ سبب ارتفاع المصروفات الادارية و التحويلية ادت الي انخفاض في صافي الربح وعاودت نسبة صافي ربح بعد الضريبة على اجمالي ايرادات بارتفاع في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي في السنة ٢٠١٦ ثم انخفض مرة اخرى في السنة ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع المصاريف التشغيلية ومصاريف مخصصات متنوعة و مخصص تدني العقارات المستملكة و مخصص خسائر ائتمان الخسارة المتحققة ادت الى الانخفاض في صافي الربح , و في السنة ٢٠١٨ بلغت صافي الربح بالسالب (-٧,٩١٢,٥٤١) نتيجة انخفاض صافي ايرادات التشغيل على الرغم من الانخفاض في اجمالي المصاريف مقارنة بالسنة ٢٠١٧، يظهر ان المصرف التجاري العراقي تتمتع بكفاءة الاداء المالي الجيد مقارنة بالمصرف الاهلي العراقي.

٦- نسبة هامش الربح

تم احتساب نسبة هامش الربح لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٣) نسبة هامش الربح

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة هامش الربح =هامش الربح/إجمالي الموجودات	التجاري العراقي	3.50%	3.2%	2.6%	3.7%	3.6%	4.3%	3.9%	3.7%
متوسط نسبة		3.3%				3.9%			
نسبة هامش الربح =هامش الربح/إجمالي الموجودات	الاهلي العراقي	1.6%	1.8%	1.2%	2.6%	1.5%	0.5%	1.4%	1.8%
متوسط نسبة		1.8%				1.3%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٣) اعلاه بان متوسط نسبة هامش الربح في المصرف التجاري العراقي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى منه في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ٣,٩٪، ٣,٣٪ على التوالي، و حصل العكس بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة هامش الربح في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة هامش الربح في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ١,٨٪، ١,٣٪ على التوالي و يستنتج بان نسبة هامش الربح في المصرفين يحقق هامش الربح في ظل كلتا الحالتين بمعنى ان كل دينار من هامش الربح مقابل كل دينار من الموجودات.

إن متوسط نسبة هامش الربح للمصرف التجاري العراقي مرتفعة في ظل كلتا الحالتين يعود سبب الى ان المصرف كفوء في استغلال موجوداتها ،اما بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي فانه قادر على تحقيق هامش الربح من إجمالي الموجودات غير انها اقل كفاءة مقارنة بالمصرف التجاري العراقي.

٧ - العائد على سهم

تم احتساب نسبة العائد على سهم لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٤) العائد على السهم

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة عائد على السهم=ارباح الموزعة/عدد سهم	التجاري العراقي	0%	3.6%	0.0%	3.4%	0.0%	3.4%	7.0%	6.7%
متوسط نسبة		3.5%				5.7%			
نسبة عائد على السهم=ارباح الموزعة/عدد سهم	الاهلي العراقي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	2.0%	8.0%	5.0%
متوسط نسبة		0.0%				5.0%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٤) اعلاه بان في المصرف التجاري العراقي متوسط نسبة العائد على سهم في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى منه في النظام المحاسبي الموحد بنسب ٥,٧٪ , ٣,٥٪ على التوالي، و بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث انه لم يوزع الربح في ظل النظام المحاسبي الموحد لكن متوسط نسبة العائد على سهم في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسبة ٥٪ و يستنتج بان المصرفين يحققان العائد

علی سهم، وبالرجوع إلى نتائج هذه النسبة في ثماني سنوات ماضية نلاحظ ان المصرف التجاري العراقي قام بتوزيع الارباح في السنة ٢٠١٣ و ٢٠١٥, لكن بموجب معايير الابلاغ المالي الدولي وافقت الادارة بتوزيع الارباح في السنوات (٢٠١٧,٢٠١٨,٢٠١٩) و هذا يدل على ان المصرف له القدرة على استثمار الموجودات المتاحة لتحقيق عوائد مرتفعة لكن المصرف الاهلي العراقي لم يوزع الارباح خلال السنوات (٢٠١٢-٢٠١٦) والسبب في ذلك أن إدارة المصرف لم تتخذ قرارا بتوزيع حصة نسبية من الأرباح السنوية و بعكسه قامت بادراجه في بند الارباح المحتجزة، ثم يستقطع جزءا من الأرباح الصافية لاحتياط قانوني و إجباري و احتياطي توسعات مخصصات ضريبة الدخل ليدعم رأسمال المصرف ، مما يؤثر ذلك على القيمة السوقية لأسهم المصرف.و بموجب معايير الابلاغ المالي الدولي في عام ٢٠١٨ على الرغم من ان المصرف حقق الخسائر لكن وافقت الادارة بتوزيع الارباح و ذلك لابقاء مركز قوتها في السوق المالي.

الثالثا- نسب الرفع المالي

١- المديونية

تم احتساب نسبة المديونية لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٥) نسبة المديونية

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة المديونية=اجمالي الرامات/ اجمالي اصول	التجاري العراقي	51.1%	41.2%	36.7%	33.9%	33.4%	36.6%	36.0%	39.5%
متوسط نسبة		40.7%				36.4%			
نسبة المديونية=اجمالي الرامات/ اجمالي اصول	الاهلي العراقي	54.1%	68.9%	57.1%	51.3%	50.2%	52.6%	50.9%	59.4%
متوسط نسبة		57.9%				53.3%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٥) اعلاه متوسط نسبة مديونية بان في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٤٠,٧٪، ٣٦,٤٪ على التوالي، و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة المديونية في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة المديونية في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٥٧,٩٪، ٥٣,٣٪ على التوالي و يستنتج بان المصرف التجاري العراقي يعتمد على التمويل الداخلي لكن المصرف الاهلي العراقي حقق التوازن بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

متوسط نسبة المديونية في المصرف التجاري العراقي بموجب النظام المحاسبي الموحد ٤٠,٧٪ اي ان كل دينار من اجمالي الموجودات ممول بمقدار ٠,٤٠٧ دينار من التزامات (اموال الغير) لتحقيق الارباح لذا يعتمد البنك في تمويل اصوله بنسب ٠,٥٩٣ على التمويل الذاتي , يعتبر مؤشرا إيجابي من المتوقع أن لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها و يعزز المركز المالي للشركة ويمنحها القدرة على التحكم بقراراتها المالية دون ضغوط خارجية، ومن جانب آخر فأن الاعتماد على التمويل الداخلي عن طريق حقوق

الملكيـة بدرجـة كبـيرة مـا يقـارب ثلاثـة أربـاع تقريبـا يفقـد الشركـة فرصـة التوسـع مـما يـؤدي الى فقـدان فرصـة تعظيـم أرباحهـا لـذا عـلى ادارة المـصرف ان يحقيـق التـوازن بـين التمويـل الداخـلي والتمويـل الخارجـي بمـا يحقـق أهـداف المـصرف, لكـن اذا كان نسـبة المديونيـة تفـوق ١٠٠٪ وهـذا يعتـبر سـلبيا للشركـة و تواجـه اعـلى مسـتوى مـن مخاطـرة.

٢- مضاعف حق الملكية

تم احتساب نسبة مضاعف حق الملكية لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٦) نسبة مضاعف حق الملكية

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مضاعف حق الملكية = إجمالي الموجودات / حق الملكية	التجاري العراقي	204.9%	170.3%	157.9%	151.3%	150.3%	157.8%	156.3%	165.4%
متوسط نسبة		171.1%				157.5%			
مضاعف حق الملكية = إجمالي الموجودات / حق الملكية	الاهلي العراقي	218.0%	321.8%	233.5%	205.7%	201.1%	211.3%	203.9%	246.5%
متوسط نسبة		244.8%				215.7%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبـين مـن خـلال نتائـج جـدول رقـم (١٦) اعـلاه بـان في المـصرف التجـاري العراقـي متوسـط نسـبة مضاعـف حـق الملكيـة في ظـل النظـام المحاسـبي الموحـد اعـلى منـه في ظـل معايـير الابـلاغ المـالي الـدولي بنسـب ١٧١,١٪، ١٥٧,٥٪ عـلى التـوالي , و حصـل نفـس الحالـة بالنسـبة للمـصرف الاهـلي العراقـي حيـث كانـت متوسـط نسـبة مضاعـف حـق الملكيـة في ظـل النظـام المحاسـبي الموحـد اعـلى مـن متوسـط نسـبة مضاعـف حـق الملكيـة في ظـل معايـير الابـلاغ المـالي الـدولي بنسـب ٢٤٤,٨٪، ٢١٥,٢٪ عـلى التـوالي و يسـتنتج بـان المصرفـين يعتمـدان في تمويـل موجوداتهـما عـلى الديـون مـن الغـير لكلتـا الحالتـين.

وهـذا يبـين لنـا عـلى أن المصـارف لم تحقـق تكافـؤ مـالي داخـلي يمكنهـا اللجـوء إلى مصـادر خارجيـة و المـصرف تواجـه صعوبـة في سـداد قيمـة الديـون والفوائـد عنـد موعـد اسـتحقاقها.ومن الجـدول اتضـح بـان أغلـب أمـوال الشركـة متأتيـة مـن مصـادر التمويـل الخارجـي عـن طريـق الودائـع وهـذا مؤشرغـير جيـد لكـن اكـثر مـن ٧٥٪ مـن ودائعـه لا يتقاضـى الفوائـد وهـذا مـؤشر جيـد .

٣- نسبة تغطية الفوائد:

تم احتساب نسبة تغطية فوائد لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٧) نسبة تغطية الفوائد

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تغطية الفوائد =صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الفائدة مدفوعة	التجاري العراقي	1386.1%	939.5%	966.6%	754.9%	1055.0%	1774.1%	1782.0%	2073.9%
متوسط نسبة		1011.8%				1671.3%			
نسبة تغطية الفوائد =صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الفائدة مدفوعة	الاهلي العراقي	788.6%	428.2%	207.1%	175.7%	863.6%	256.0%	-160.4%	387.8%
متوسط نسبة		399.9%				336.8%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٧) اعلاه بان في المصرف التجاري العراقي متوسط نسبة تغطية الفوائد في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى منه في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١٦٧١,٣٪ ،١٠١١,٨٪ على التوالي ، و حصل العكس بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة تغطية فوائد في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة تغطية فوائد في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٣٣٩,٩٪، ٣٣٦,٨٪ على التوالي و يستنتج بان للمصرفين القدرة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة او مواجهة فوائد قروضها دون صعوبة في كلتا الحالتين.

قام البنك المركزي العراقي في السنة ٢٠١٥ بمنح المصرف الاهلي العراقي قرضا تبدا بمبلغ ١ مليار لغاية السنة ٢٠١٩ بلغت (١٧,٠٤٢,٨٥٠) لمنح المصارف التجارية قرضا لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة بقروض ذات فوائد قليلة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحيث لا تزيد النسبة التي تستوفيها المصرف عن ٤٪ و لا تزيد النسبة التي تستوفيها الجهة الضامنة للقرض عن ٠,٨٪ وهذا يؤدي الى ارتفاع الفوائد المقبوظة و ادى الى زيادة الايرادات التشغيلة. وسبب اخر للمصرفين لارتفاع متوسط النسبة تغطية فوائد يعود إلى الودائع لانه اكثر من ٧٥٪ من اجمالي االودائع لم يتقاضى الفوائد في كل السنوات و هذا يتاثر على تقليل الفوائد المدفوعة, بالرغم من ان السنة ٢٠١٨ صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب بلغت بالسالب بالقيمة (٣,٤٦٠,٢٥٣-) مليار و فوائد مدفوعة تصل الى (٢,١٥٥,٢٥٣) مليار، و هذا يدل ان المصرف لم يستطع ان يغطي الفوائد المدفوعة. وعلى العكس فان المصرف الذي لا يستطيع تغطية تكاليف التمويل ربما من السهل وقوعها في الافلاس لذا النسبة ١,٥ يعتبر الحد الادنى من مستوى الامان للمصرف لذا المصرف في حالة امان و يستطيع ان يغطي الفوائد.

٤- نسبة الديون الى الحقوق الملكية

تم احتساب نسبة الديون الى الحقوق الملكية لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٨) نسبة الديون الى الحقوق الملكية

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي الديون÷ اجمالي حقوق الملكية	التجاري العراقي	104.9%	70.3%	57.9%	51.3%	50.3%	57.8%	56.3%	65.4%
متوسط نسبة		71.1%				57.5%			
نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي الديون÷ اجمالي حقوق الملكية	الاهلي العراقي	118.0%	221.8%	133.5%	105.7%	101.1%	111.3%	103.9%	146.5%
متوسط نسبة		144.8%				115.7%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٨) اعلاه بان متوسط نسبة الديون الى حقوق الملكية في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ٧١,١٪، ٥٧,٥٪ على التوالي ، و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة الديون الى حقوق الملكية في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى من متوسط نسبة الديون الى حقوق الملكية في ظل معايير الابلاغ

المالي الدولي بنسب ١٤٤,٨٪، ١١٥,٧٪ على التوالي و يستنتج بان المصرف التجاري العراقي له القدرة على تسديد ديونها وحصل العكس على المصرف الاهلي العراقي لم يستطع ان تسدد التزاماتها دون صعوبة، بمعنى اخر مساهمة الدائنين في موجودات المصرف اكثر بالمقارنة مع المساهمين المالكين يجب ان تكون هذه النسبة متوازنة لذا عدم قدرة المصرف على تسديد ديونها اذا كان اكبر من ٩٠٪.

وهذا يدل على ان كل دينار من حقوق الملكية في المصرف التجاري العراقي عليه الديون ٠,٧١١ بموجب النظام المحاسبي الموحد و ٠,٥٧٥ بموجب الابلاغ المالي الدولي و هذا يدل على ان المصرف يستطيع ان يسدد ديونه من حقوق الملكية و هامش امان للجهات المقرضة ، وبالنسبة للمصرف الاهلي العراقي ان كل دينار من حقوق الملكية عليه ١,٤٤٨ من ديون بموجب النظام المحاسبي الموحد و ١,١٥٧ بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي هذا يدل على ان مؤشر خطر يؤثر على الاداء المالي للمصرف ومخاطر عدم سداد التزاماته من حقوق الملكية.

وبالعودة إلى المركز المالي للمصرف التجاري العراقي يلاحظ سبب انخفاض يعود الى ارتفاع في حقوق الملكية من ضمنهم رأس المال و ارتفاع طفيف في ودائع العملاء، و هذا مؤشر إيجابي وهو يدل على الاعتماد على التمويل الداخلي أكثر من التمويل الخارجي مما يعطي حالة طمأنينة للدائنين في سداد التزاماته،اما المصرف الاهلي العراقي يلاحظ سبب الارتفاع يعود الى ارتفاع كبير في التزامات بدرجة كبيرة في الودائع العملاء وزيادة بند التزام عقود ايجار يؤدي الى تفاقم الديون، وهذا يدل ان المصرف غير قادر على تغطية التزاماته من أمواله الخاصة او من حقوق الملكية.

٥- نسبة حقوق الملكية الى مجموع المطلوبات (نسبة الاستقلالية)

تم احتساب نسبة حقوق الملكية الى مجموع المطلوبات لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (١٩) حقوق الملكية الى مجموع المطلوبات

		نظام محاسبي موحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة حقوق الملكية الى مجموع مطلوبات =حقوق الملكية/مجموع مطلوبات	التجاري العراقي	95%	142.1%	172.4%	194.9%	198.7%	172.8%	177.4%	152.8%
متوسط نسبة		151.2%				175.4%			
نسبة حقوق الملكية الى مجموع مطلوبات =حقوق الملكية/مجموع مطلوبات	الاهلي العراقي	84.7%	45.0%	74.8%	94.5%	98.9%	89.7%	96.2%	68.2%
متوسط نسبة		74.8%				88.3%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (١٩) اعلاه بان متوسط نسبة حقوق ملكية الى مجموع مطلوبات في المصرف التجاري العراقي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى منه في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ١٧٥,٤٪، ١٥١,٢٪ على التوالي، و حصل نفس الحالة بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة حقوق الملكية الى مجموع مطلوبات في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة حقوق الملكية الى مجموع مطلوبات في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ٨٨,٣٪، ٧٤,٨٪ على التوالي و يستنتج بان للمصرف التجاري العراقي القدرة على تغطية مطلوباتها دون صعوبة لكن المصرف الاهلي العراقي غير قادر على

تغطية مطلوبات من حقوق ملكية.

وهنا نجد بأن حقوق الملكيه في المصرف التجاري العراقي تشكل اكثر من (١٠٠٪) اجمالي مطلوبات المصرف و هذا يدل على ان المصرف مستقل ماليا و الدائنين في حالة الامان ويمكن تغطية التزاماته بالكامل عن طريق حقوق الملكية.

و المصرف الاهلي العراقي تشكل اكثر من (٧٠٪) حقوق الملكيه الى اجمالي مطلوبات المصرف وهذا يدل على وجود مخاطرة على الدائنين اذ ان حقوق الملكية لا تكفي لسداد الالتزامات و لا تتمتع بالاستقلالية المالية لأن النسبة اقل من الواحد، و المصرف يعتمد بشكل كبير على اموال خارجية في تمويل أصولها،و سبب الانخفاض يعود إلى ارتفاع الالتزامات بشكل أكبر من نمو حقوق الملكية.

٦- نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية

تم احتساب نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية لمصارف عينة البحث كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (٢٠) نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية

		النظام المحاسبي الموحد				معايير الابلاغ المالي الدولي			
نسب المالية	اسم مصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة حق الملكية على الاستثمارات المالية حق الملكية إلى الاستثمارات المالية	التجاري العراقي	111.90%	174.1%	101.4%	118.6%	96.7%	91.9%	105.9%	142.7%
متوسط نسبة		126.5%				109.3%			
نسبة حق الملكية على الاستثمارات المالية حق الملكية إلى الاستثمارات المالية	الاهلي العراقي	7957.7%	514.0%	1908.0%	10243.4%	17821.1%	11209.1%	954.5%	434.3%
متوسط نسبة		5155.8%				7604.8%			

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

تبين من خلال نتائج جدول رقم (٢٠) اعلاه بان متوسط نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية في المصرف التجاري العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد اعلى منه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي بنسب ١٢٦,٦٪، ١٠٩,٣٪ على التوالي، و حصل العكس بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي حيث كانت متوسط نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي اعلى من متوسط نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في ظل النظام المحاسبي الموحد بنسب ٧٦٠٤,٨٪، ٥١٥٥,٨٪ على التوالي و يستنتج بان المصرف لم يستغل حقوق ملكيتة في الاستثمارات المالية في كلتا الحالتين خاصة المصرف الاهلي العراقي غير كفوءة في استغلال موارده.

فكلما كانت هذه النسبة عالية، استطاع المصرف تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية،على المصرف ان يحتفظ بحد أدنى (٨٪) من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر واستيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطاته مع إعطاء أصحاب المصرف والمدراء حافزا لإدارة المصرف على نحوسليم.

الاستنتاجات

أهم نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها يمكن تحديدها في الآتي:

الاستنتاجات النظرية

ان تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي ادى الى ابراز دور المحاسب عند اعداد التقارير المالية من خلال توفير البيانات المالية التي يتطلبها تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي فمثلا لم يكن هناك افصاح كاف عن الادوات

المالية في التقارير المالية.

رغم تبني معايير الابلاغ المالي الدولي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية الا انه لايزال هناك قيود كثيرة امام تطبيق هذه المعايير بشكلها الصحيح سواء اكانت هذه القيود تتعلق بالسياسات المحاسبية المحلية او تتعلق بالسوق الكفوء لتوفير القيمة العادلة لكثير من بنود الميزانية العامة عند اعداد التقارير المالية.

- اتضح بان قيمة بعض البنود في القوائم المالية لم تتغير على الرغم من تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي وذلك بسبب عدم توفر السوق الكفوء لتحديد القيمة العادلة لهذه البنود مثل الموجودات المالية لذلك تم الاعتماد على التكلفة التاريخية لقياس هذه الموجودات.

أن معايير الابلاغ المالي الدولي تقلل الاختلافات بين القوائم المالية في كل الدول ولها الشفافية و الافصاح والقابلية للمقارنة و الدقة في المعلومات و هذا يساعد في عملية اتخاذ القرارات في حال تطبيقه بشكل صحيح.

الاستنتاجات العملية

تطبيق معيار الابلاغ المالي (٩) متعلق بادوات مالية ابتداء من كانون الثاني ٢٠١٩ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بالعدد (٩/٣/٢٠٧) بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤ لذا لم يكن له تأثير على تصنيف و قياس الموجودات المالية.

٢- تبين بان الكوادر المحاسبية في المصارف لا يزال يفتقرون الى خبرة العلمية و العملية حول تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي مما ادى الى اختلاف تطبيق هذه المعايير من مصرف الى اخر .

تبين عدم وجود جهة رقابية على المصارف حول كيفية الالتزام بهذه المعايير سواء اكان من قبل البنك المركزي او هيئة الاوراق المالية.

التوصيات

نظرا لحداثة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي ضرورة فتح دورات تدريبية للكادر المصرفي حول تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي.

اجراء مزيد من الدراسات اهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي.

وجود هيئة رقابية مستقلة للتاكد من مدى التزام المصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية بتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي.

العمل على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي بشكلها الصحيح مع ضرورة تطبيق جميع المعايير التي يتطلبها العمل المصرفي.

تعتبر القوائم المالية أداة هامة للتحليل المالي يجب ان يكون الإفصاح فيها بهدف مساعدة المحلل المالي على استخدام المعلومات او البيانات المالية.

قائمة المصادر

اولاً : المصادر العربية

أ-الرسائل والأطاريح:

١- ابداح، زياد، (٢٠٢٠)، (أثر ادارة مخاطر ال ئتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية)، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير.

٢- أبوالريحه، علي محمد جابر، (٢٠١٦)،(أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف بحث تطبيقي في) عينة من المصارف العراقية الخاصة()، العراق، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير.

٣- الجليحاوي، زينب جواد عبيد غالي ، (٢٠١٠)، (أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الحكومية في العراق) الرافدين –الرشيد ()،العراق، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير.

٤- أسماء، بوزاغو، (٢٠٢١)، (أثر النظام المعلوماتي المالي على أداء المؤسسة- دراسة حالة لواقع النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة الجزائرية)، الجزائر، جامعة مصطفى اسطمبولي، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.

٥- الحمداني، محمد مجيد جواد ، (٢٠١٣)، (قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف)دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١))، العراق، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير.

٦- الزعبي، جمال محمد يونس، (٢٠١٩)، (أثر تطبيق معايير الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية تحليلية)، الأردن، جامعة الزرقاء، كلية الدرأسات العليا، رسالة ماجستير.

٧- الكحلوت، خالد محمود، (٢٠٠٥)، (مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني)، فلسطين، الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستيرز

٨- إلياس، مويحي ، (٢٠١٥)، (دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة إقتصادية- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة)، الجزائر، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.

٩- بشناق، زاهر صبحي، (٢٠١١)، (تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، فلسطين، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير.

١٠- بقاص، محمد، معروف، عون، و التجاني البشير، (٢٠١٨)، (دور معايير المحاسبة الدولية و معايير الأبلاغ المالي الدولي في تعزيزالأفصاح المحاسبي)، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.

١١- بن بوزيد، سليمان، (٢٠١٧)، (أستخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بتعثر لمصرفي)، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة دكتورا.

١٢- بن طرية، سعاد ، (٢٠١١)، (استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و كالاتها (ورقلة – تقرت) ٢٠٠٧-٢٠٠٩)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.

١٣- حسن، سامر محمد، (٢٠١٩)، (مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي)، الجمهورية العربية السورية، جامعة الافتراضية السورية، كلية إدارة الأعمال التخصصي، رسالة ماجستير.
١٤- حماد، سمير و رميلي،يوسف، (٢٠١٨)، (دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية درأسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية - البويرة)، جامعة اكلي محند اولحاج ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
١٥- خولة، أوراغ ، (٢٠١٦)، (مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، درأسة حالة مؤسسة سونلغاز - بسكرة)، الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
١٦- زهية، مسوسي و رزيقة، ساري، (٢٠١٨)، (دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي درأسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه بالبويرة)، الجزائر، جامعة أكلي امحند أولحاج، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
١٧- سامي، لزعر محمد، (٢٠١٢)، (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -درأسة حالة-)، الجزائر، جامعة منتوري، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير .
١٨- عمار، بن مالك ، (٢٠١١)، (المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء - درأسة حالة شركة إسمنت السعودية- للفترة الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠) ، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
١٩- عزيزي، حياة، (٢٠١٦)، (أهمية تقيم الأداء المالي للمؤسسة الأقتصادية في أتخاذ القرارات المالية، درأسة الحالة الشركة الأفريقية للزجاج)، الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
٢٠- لحول، زينب، (٢٠١٧)، (دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية - درأسة حالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة جيجل (٠٠٠٤٨، الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية علوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
٢١- لامية، عكموش، نادية، هابل، (٢٠١٨)، (فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة درأسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري البويرة)، الجزائر، جامعة اكلي محند اولحاج ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
٢٢- لوقاف، هناء، (٢٠٢١)، (استخدام أدوات التحليل المالي الاست ا رتيجي في ترشيد قرارات المؤسسة -درأسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة أم البواقي)، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
٢٣- نبيل، بوقرة، (٢٠١٧)، (دور المدقق الخارجي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية درأسة ميدانية –المركب الصناعي التجاري الحضنة-)، الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.

ب- الدوريات و البحوث:

١- احمد، سميرعباس و حنظل، عبد علي، (٢٠١٢)، (استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الاداء)، مجلة

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد٣٢.
٢- الامام، صلاح الدين محمد امين، (٢٠١٨)، (مؤشرات الربحية وتأثيرها في الأسعار السوقية للأسهم - دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية والاربعون – العدد ١١٧.
٣- السيد عمر، رنا السعيد، (٢٠٢٠)،(أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية)، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد ٢١، العدد ٤.
٤- السعبري، ابراهيم عبد موسى و مردان، زيد عابد، (٢٠١١)، (القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية)، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد ٨، العدد٢٥.
٥- الطويل، عصام محمد، (٢٠١٨)، (آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS١٣) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٥، العدد ٢.
٦- الفتلي، قيصر علي عبيد، (٢٠١٤)،(استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية)، مجلة القادسية للعلوم الأدارية و الأقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٢.
٧- القضاه، مصطفى عبدالله احمد، (٢٠٢٠)، (اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية)، مجلة إضافات اقتصادية، ، المجلد ٤، العدد ١.
٨- أماني، عزوزة ، (٢٠١٧)، (تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٨ دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد ١، العدد ٤.
٩- عباس، يسر فائق و هادي، علاء عبد الكريم ، (٢٠٢٠)، (مؤشرات التحليل المالي وأثرها في أتخاذ قرار ألأستثمار/لشركة التأمين الوطنية) بحث تطبيقي()،مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد ١٥، العدد ٥٣.
١٠- هاشم، صدام كاطع و حسين، ازهار حسن، (٢٠٢٠)، (تحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه)، مجلة الريادة للمال والأعمال، ، المجلد ١، العدد ١.
١١- وهاب، اسعد محمد علي و المطيري، هدى احمد علي، (٢٠٢١)، (تطبيق النظام المحاسبي اللامركزي في المؤسسات البلدية لاغراض توحيد البيانات المالية-دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي حسابات اليلدية)، مجلة الدرأسات المالية و المحاسبية و الادارية، ، المجلد ٨، العدد ٣.
ج- الكتب:
١- الشيخ، فهمي مصطفى، (٢٠٠٨)، (التحليل المالي)، الطبعة الاولى، دار الشركات المالية للنشر، فلسطين.
٢- شنوف، شعيب، (٢٠١٢)، (التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي)، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن.
٣-مشكور، سعود جايد، (٢٠٢١)، (المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS))أطر نظرية وتطبيقات عملية()،https://www.researchgate.net/publication/٣٤٨٦٦٢٤٦٥.
٤-ديوان الرقابة المالية:" النظام المحاسبي الموحد "، الطبعة الأولى دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨٥ م.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

A- Thesis and Desartation

1- Mequanint, Manalebih, (2019), (The impact of international financial reporting standard (IFRS) adoption on key financial ratios – the case of private commercial banks in ethiopa), Ethiopia, Addis ababa university, department of accounting and finance, MSc Thesis.

B-Researches

1- Erin, Olayinka, Oduwole, Foluke, Olojede, Paul & Arumona, Jonah, (2020), (Does International Financial Reporting Standards (IFRS) Impact Profitability Ratios of Listed Banks in Nigeria?), Journal of Accounting, Business and Finance Research, Vol. 2, No. 2, PP. 7990-.

2- Hameedi, Karrar Saleem, Al-Fatlawi, Qayssar Ali, Ali, Maher Naji & Almagtome, Akeel Hamza, (2021), (Financial Performance Reporting, IFRS Implementation, and Accounting Information: Evidence from Iraqi Banking Sector), Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol. 8, No. 3, PP 10831094-.

3- Kent, Pamela & Stewart, Jenny, (2008), (Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards), International financial reporting standards; corporate governance; disclosure; JEL Classification: M40, M41, PP 239-.

4- Sawani, Assma, (2009), (The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation), Journal of Finance and Accountancy, Vol. 6, No. 5, PP 3448-.

C-Books

1-Bakker, Erwin & Rands, Edward, (2017), (Interpretation and Application of IFRS Standards), John Wiley & Sons, Ltd, ISBN: 9785-34022-119-1-, USA, P 944.

2-Genito, Michael, (2013), (Back to Basics, An Overview of Governmental Accounting, and Financial Reporting), Government Finance Review Report, PP 4851-.